

قال المجد في شرحه : عقد الخلطة جعل كل واحد منهما كالآذن لخليطه في الإخراج عنه . واختار صاحب الرعاية : عدم الإجزاء . لعدم نيته . قلت : وهو الصواب .

وتقدم في زكاة حصة المضارب من الربح : أنه لا يجوز إخراج الزكاة من مال المضاربة بلا إذن . نص عليه . لأنه وقاية .

قال في الفروع : فدل أنه يجوز لولا المانع .

وقال أيضاً : ولعل كلامهم في إذن كل شريك للآخر في إخراج زكاته يوافق ما اختاره في الرعاية . ويشبه هذا أن عقد الشركة يفيد التصرف بلا إذن صريح . على الأصح . انتهى .

باب زكاة الخارج من الأرض

قوله ﴿ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْحُبُوبِ كُلِّهَا . وَفِي كُلِّ ثَمَرٍ يُكَالُ وَيُدْخَرُ ﴾ .

هذا المذهب عند جماعة من الأصحاب . منهم المصنف ، والشارح .

قال في الفروع : والمذهب عند جماعة : تجب في كل مكيل مدخر من حب وثمر . انتهى .

فيجب - على هذا - في كل مكيل يدخر من الحبوب والثمار ، مما يقتات به وغيره . وهو من المفردات .

فدخل في كلامه البر ، والعلس ، والشعير ، والسات ، والأرز ، والذرة . والدخن ، والفول ، والعدس ، والحمص ، واللوبيا ، والجلبان ، والماش ، والترمس ، والسسم ، والخشخاش ونحوه .

ويدخل في كلامه أيضاً : بذر البقول ، كبذر الهندبا ، والكرفس وغيرهما . ويدخل بذر الرياحين بأسرها ، وأبازير القدور . كالسفرة ، والكمون ،

والسكرابيا ، والشمر ، والأنسون ، والقنب - وهو الشهدانخ - والخردل .
ويدخل بذر الكتان ، والقرطم ، والقثاء ، والخيار ، والبطيخ ، وحب
الرشاد ، والفجل .

ويخرج من قوله « في الحبوب كلها ، وفي كل ثمر » الصعتر ، والأشنان
والورق المقصود ، كورق السدر والخطمي ، والآس ، ونحوه .
ويأتى أيضاً قريباً ما يخرج من كلامه .

ويدخل في قوله « في كل ثمر يكال ويدخر » ماهو مثله من التمر ،
والزبيب ، واللوز ، والفستق ، والبندق وغيره .

وحكى ابن المنذر رواية أنه « لا زكاة إلا في التمر ، والزبيب ، والبر ، والشعير »
وقدمه ابن رزين في مختصره ، وناظمها ، والذي قدمه في الفروع - وقال : اختاره
جماعة ، وجزم به آخرون - : أن الزكاة تجب في كل مكيل مدخر . ونقله أبو طالب
ونقل صالح ، وعبد الله « ما كان يكال ويدخر ، وفيه نفع الفقير . ففيه
العشر . وما كان مثل : القثاء ، والخيار ، والبصل ، والرياحين ، والمان . فليس
فيه زكاة إلا أن يباع ، ويحول الحول على ثمنه » .

فهذا القول أعم من القول الذي قاله المصنف . فيدخل فيه ما تقدم ذكره في
القول الذي قاله المصنف . ويدخل فيه أيضاً : الصعتر والأشنان وحبه ونحوه .
ويدخل أيضاً : كل ورق مقصود : كورق السدر ، والخطمي ، والآس ،
والحناء ، والورس ، والنيل ، والغبيراء ، والعصفرو نحوه . وهذا عليه أكثر الأصحاب .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والحرر ، والوجيز ، والإفادات وغيرهم .

قال الزركشي : وهو اختيار العامة . وشمله كلام الخرق . وأطلق ابن تيم ،
وصاحب الرعاية ، والحاوي ، والفاثق وغيرهم : الخلاف في الأشنان ، والغبيراء ،
والصعتر ، والكتان ، والحناء ، والورق المقصود .

قال في الفروع : في الحناء الخلاف ، ولم يوجب في المذهب ، والمستوعب
وغيرهما في ورق السدر والخطمي الزكاة . وزاد في المستوعب الحناء .

وقال ابن حامد : لا زكاة في حب البقول ، حب الرشاد ، والأبازير
كالكسفرة ، والسمون ، وبذر القثاء ، والخيار ونحوه .

ويدخل في كلام ابن حامد : حب الفجل ، والقرطم ، وغيرهما ، وبذر
الرياحين . لأنها ليست بقوت ، ولا آدم .

قال في الفروع : ويدخل في هذا : بذر اليقطين . وذكره في المستوعب في
المقتات . قال : والأول أولى ، ويأتي في كلام المصنف : ما يحتنيه من المباح
وما يكتسبه اللقاط ونحو ذلك .

تنبيه : دخل في عموم قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ فِي سَائِرِ الثَّمَرِ ﴾ .

التفاح ، والأجاص ، والمشمش ، والخوخ ، والكمثرى ، والفرجل ، والرمان ،
والنبق ، والزعرور ، والموز ، والتوت ونحوه .

ودخل في الخضر : البطيخ ، والقثاء ، والخيار ، والباذنجان ، واللفت - وهو
السلمج - والسلق ، والكرنيج - وهو القنبيط - والبصل ، والثوم ، والكرات ،
والبت ، والجوز ، والفجل ونحوه .

ودخل في البقول : الهندبا ، والكرفس ، والنعناع ، والرشاد ، والبقلة الحمقاء ،
والقرظ ، والكسفرة الخضراء ، والجرجير ونحوه . ويأتي حكم ما يحتنيه من المباح
فائدة : لا تجب أيضاً في الرياح ، والمسك ، والورد ، والبوم ، والبنفسج ،
واللينوفر ، والياسمين ، والنرجس ، والمردكوش ، والمنثور ، ولا في طلع الفُحَّال ،
ولا في سعف النخل والحوص ، ولا في تين البر وغيره ، ولا في الورق ، ولا في لبن
الماشية ، وصوفها ، ووبرها ، ولا في القصب الفارسي ، والحرير ، ودودة القز .

تنبيه : دخل في كلام المصنف : الزيتون ، والقطن ، والزعفران .

أما الزيتون : فقد تقدم عدم الوجوب فيه ، وهو المذهب . اختاره المصنف ،

والشارح ، والخرقي ، وأبو بكر ، والقاضي في التعليق . قاله الزركشي ، وقدمه ابن رزين في شرحه ، والكافي ، والهادي .

والرواية الثانية : تجب فيه . صححه ابن عقيل في الفصول ، والشيرازي في المبهج ، وأبو المعالي في الخلاصة . واختارها القاضي ، والمجد . وقدمه ابن تميم . وجزم به في الإيضاح ، والتذكرة لابن عقيل . وأطلقهما في الهداية ، ومسبوك الذهب ، والمذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع والفائق ، وتجرید العناية ، والزركشي .

وأما القطن : فقدم المصنف : أنها لا تجب فيه . وهو إحدى الروایتين ، والمذهب منهما . واختاره أبو بكر ، والقاضي في التعليق . وهو ظاهر كلام الخرقي واختاره المصنف ، والشارح . وقدمه ابن رزين في شرحه ، والكافي ، والمغني ، والهادي .

والرواية الثانية : تجب فيه . اختارها ابن عقيل . وصححها في المبهج ، والخلاصة وقدمها ابن تميم . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والحرر ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، والفائق ، وتجرید العناية . وحكماها في الإيضاح وجهين وأطلقهما .

فعلى القول بأنها لا تجب : فإنها تجب في حبه ، على الصحيح . جزم به جماعة منهم المصنف . وقدم ابن تميم : عدم الوجوب ، وأطلق بعضهم وجهين .

فأئمة : الكتان كالقطن فيما تقدم . ذكره القاضي . وكذا القنب . ذكره

في الفروع . وذكر المصنف والشارح : إن وجبت في القطن : ففيهما احتمالان .
وأما الزعفران : فقدم المصنف : أنها لا تجب فيه ، وهو المذهب . اختاره المصنف ، والمجد ، والشارح . قال في الفروع : ولعله اختيار الأكثر . قال الزركشي : اختاره أبو بكر ، والقاضي في التعليق . وقدمه في المغني ، والهادي ، والشرح ، والكافي ، وشرح ابن رزين .

والرواية الثانية : تجب . اختارها ابن عقيل . وصححها في المبهج ، والخلاصة .
وقدمها ابن تيم . وجزم به في الإفادات . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك
الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص ، والحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع
والفائق ، وتجريد العناية وغيرهم . وتقدم حكم الحناء .

فوائد

إصدارها : قال القاضي : الورس عندي بمنزلة الزعفران . يخرج على روايتين .
قال في الهداية : ويخرج الورس والعصفر على وجهين ، قياساً على الزعفران .
قال في الفروع ، والمستوعب : ويخرج على الزعفران والعصفر والورس والنيل .
قال الحلواني : واللقوة . وصحح في الخلاصة الوجوب في الزعفران . وأطلق
الوجهين في العصفر والورس . وأطلق الخلاف في العصفر والورس والنيل في
الرعايتين ، والحاويين .

الثانية : لازكاة في الجوز على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : لا تجب فيه في الأشهر . وجزم به في الإرشاد ، والمبهج ،
والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والإفادات ، والزرکشی وغيرهم .
وقدمه في الفروع ، والفائق . وكذا لا تجب في التين [والمشمش ، والتوت ، وقصب
السكر ، على الصحيح من المذهب . قال الآمدی ، وصاحب الفائق] في ظاهر
المذهب . وجزم به في المبهج ، والإيضاح ، ومسبوك الذهب ، والإفادات ،
والزرکشی وغيرهم ، وقدمه في الفروع في السكل .

وقيل : تجب في ذلك كله . واختاره الشيخ تقي الدين في التين .

وقال في الفروع : الأظهر الوجوب في العناب . قال : فالتين والمشمش والتوت
مثله ، وأطلق في الحاويين ، والرعايتين : في التين وقصب السكر والجوز الخلاف .

الثالثة : تجب الزكاة في العناب ، على الصحيح .

قال فى الفروع : وهذا أظهر . وجزم به القاضى فى الأحكام السلطانية ، والمستوعب ، والكافى .

وقيل : لاركاة فيه . قدمه فى الفروع ، وابن تيم . وأطلقهما فى الحاويين ، والرايعين ، والفائق .

ويأتى بعد الكلام على العسل : هل تجب الزكاة فيما ينزل من السماء من المن ونحوه أم لا ؟ .

قوله « وَيُعْتَبَرُ لَوْ جُوبِهَا شَرَطَان ، أحدهما : أَنْ تَبْلُغَ نَصَابًا بَعْدَ التصفية فى الجوب ، والجفاف فى الثمار » .

هذا الصحيح من المذهب . قال الزركشى : هذا المذهب عند أبى محمد ، وصاحب التلخيص ، وابن عقيل . وجزم به فى الوجيز ، والمستوعب . وقدمه فى الفروع ، والرايعين ، والحاويين ، والفائق ، وابن تيم ، والخلاصة . قال القاضى فى التعليق ، وأبو الخطاب فى الهداية ، وابن الجوزى فى المذهب ، ومسبوك الذهب : هذا أصح الروايتين .

قال القاضى فى الروايتين : هذا الأشبه بالمذهب . وعنه أنه يعتبر نصاب ثمر النخل والبكرم رطباً . اختاره أبو بكر الخلال ، وأبو بكر عبد العزيز فى خلافة ، والقاضى ، وأصحابه .

قال الزركشى : هذه الرواية أنص عنه . وهى من المفردات . وقوله (ثُمَّ يُؤْخَذُ عَشْرُهُ يَابِسًا) .

يعنى على الرواية الثانية . وقوله « عشره » يعنى : عشر الرطب . فظاهره : أنه يأخذ منه إذا ييس بمقدار عشر رطبه ، وهو إحدى الروايتين . وقدمه ابن تيم . وقال : نص عليه . واختاره أبو بكر . نقل الأثرم : أنه قيل لأحد : خرس عايه مائة وسق رطباً ، يعطيه عشرة أوسق تمرأ ؟ قال : نعم ، على ظاهر الحديث .

والرواية الثانية : أنه لا يأخذ إلا عشر يابسه . وهو الصحيح من المذهب .
صححه المصنف والشارح . ورد الأول . وقدمه في الفروع .

قوله ﴿ إِلَّا الْأَرْزَ وَالْعَلَسَ - نَوْعٌ مِنَ الْخِنْطَةِ - يُدَّخَرُ فِي قَشِرِهِ .
فَإِنَّ نَصَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ قَشِرِهِ : عَشْرَةُ أَوْسُقٍ ﴾ .

مراد المصنف وغيره من الأصحاب ممن أطلق : أن نصاب كل واحد من
الأرز والعلس : عشرة أوسق في قشره ، إذا كان ببلد قد خبره أهله ، وعرفوا أنه
يخرج منه مصفى النصف . فأما ما يخرج دون النصف - كغالب أرز حران - أو
يخرج فوق النصف ، كجيد الأرز الشامي : فإن نصابه يكون بقشره ما يكون قدر
الخارج منه خمسة أوسق . فيرجع في ذلك إلى أهل الخبرة . قاله المجد في شرحه .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وغيرهما .

قال في الفروع : فنصابهما في قشرهما : عشرة أوسق ، وإن صفيًا فخمسة
أوسق . ويختلف ذلك بخفة وثقل . وهو واضح .

فلو شك في بلوغ النصاب خير بين أن يحتاط ويخرج عشره قبل قشره وبين
قشره واعتباره بنفسه ، كغشوش النقدين على ما يأتي .
وقيل : يرجع في نصاب الأرز إلى أهل الخبرة . ذكره في الفروع وغيره .

فأمرنا

إمراءهما : لو صفي الأرز والعلس ، فنصابهما خمسة أوسق بلا نزاع .

الثانية : قال المجد في شرحه ، وتبعه في الفروع وغيرهما : الوسق والصاع

كيلان ، لا صِنَجَتَان . نقل إلى الوزن ليحفظ وينقل . وكذا المد .
واعلم أن المكييل يختلف في الوزن . فمنه الثقيل - كالأرز والتمر الصيحاني -
والمتوسط ، كالخنطة والعدس ، والخفيف : كالشعير والذرة . وأكثر التمر أخف من
الخنطة ، على الوجه الذي يكال شرعاً . لأن ذلك على هيئته غير مكبوس . ونص

الإمام أحمد وغيره من الأئمة : على أن الصاع خمسة أرطال وثلاث بالحنطة ، أى بالرزين منها . لأنه الذى يساوى العدى فى وزنه .

فتجب الزكاة فى الخفيف إذا قارب هذا الوزن ، وإن لم يبلغه ، لأنه فى الكيل كالرزين .

ومن اتخذ مكيلاً يسع خمسة أرطال وثلاثاً من جيد الحنطة . ثم كال به ماشاء عرف ما بلغ حد الوجوب من غيره . نص أحمد على ذلك . وقاله القاضى وغيره . وقدمه فى الفروع ، والرايعتين ، وابن تيم . وقال : إنه الأصح .

وحكى القاضى عن ابن حامد : يعتبر أبعد الأمرين فى الكيل أو الوزن . وذكر ابن عقيل وغيره : أن الاعتبار بالوزن . قال فى الفائق : وهو ضعيف . وقال فى الرايعتين : والوسق ستون صاعاً . والصاع أربعة أمداد . والمد رطل وثلاث بالعراقى برأ . وقيل : بل عدساً . وقلت : بل ماء . انتهى .

وكذا قال فى الفائق . لسكن حكى القول فى العدى رواية . وقال فى الإفادات : من بر ، أو عدس ، أو ماء . وقال فى الحاويين : برأ . ثم مثل كيله من غيره . نص عليه . وقيل : بل وزنه . ومثل ابن تيم بالحنطة فقط .

قال فى التلخيص : ولا تعويل على هذا الوزن إلا فى البر ، ثم مثل مكيل ذلك من جميع الحبوب .

وتقدم : هل نصاب الزروع والثمار تقريب أو تحديد ؟ فى كتاب الزكاة . عند قوله « الثالث ملك نصاب » .

فوائد

الأولى : ظاهر كلام المصنف : أن نصاب الزيتون كغيره . وهو خمسة أوسق . وهو الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونقله صالح . وقال ابن الزاغونى : نصابه ستون صاعاً . قال ابن تيم : ونقله صالح عن

أبيه ، ولعله سهو . قال فى الرعاية : وهو سهو . وقال أبو الخطاب فى الهداية ، وتبعه فى المذهب : لانص فيها عن أحمد . ثم ذكر عن القاضى : يتوجه أن يجعل نصابه ما يبلغ قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما تخرج الأرض مما تجب فيه الزكاة . قال المجد فى شرحه : والظاهر أن أبا الخطاب سها على شيخه بذكر الزيتون مع القطن والزعفران ، كما سها على أحمد بأنه لم ينص فيه بشيء . وإنما ذكر القاضى اعتبار النصاب بالقيمة فى القطن ، والزعفران . وليس الزيتون فى ذلك . هكذا ذكره فى خلافه . ولم نجد فى شيء من كتبه اعتبار نصابه بالقيمة . وقد ذكر فى المجد اعتباره بالأوسق كما قدمنا . انتهى كلام المجد .

وقال الشيرازى فى الإيضاح . وتبعه فى الفائق وغيره : هل يعتبر بالزيت أو بالزيتون ؟ فيه روايتان . فإن اعتبر بالزيت : فنصابه خمسة أفراس . قال فى الفروع : كذا قال . وهو غريب .

الثانية : يجوز له أن يخرج من الزيتون . وإن أخرج من الزيت كان أفضل ولا يتعين . هذا الصحيح من المذهب . قال فى الفروع : هذا المشهور . وجزم به فى الفائق وغيره . وقيل : يخرج زيتونا حتما ، كالزيتون الذى لازيت فيه . لوجوبها فيه ، وكذبى عن تمر .

وقيل : يخرج زيتا . قاله ابن تيم وغيره . قال أبو المعالى ، عن الأول : ويخرج عشر كسبه .

قال فى الفروع : ولعله مراد غيره ، لأنه منه بخلاف التين .

وقال فى المستوعب : هل يخرج من الزيتون أو من دهنه ؟ فيه وجهان . قال فى الفروع : فيحتمل أن مراده : أن الخلاف فى الوجوب . وبدل عليه سياق كلامه . ويحتمل فى الأفضلية . وظاهره : لا يلزم إخراج غير الدهن . وإلا فلو أخرجه والكسب : لم يكن للوجه الآخر وجه . لأن الكسب يصير وقودا كالبن . وقد ينبذ ويرمى رغبة عنه . انتهى كلامه .

الثالثة : يخرج زكاة السمسم منه كغيره . قاله الأصحاب . قال في الفروع :
وظاهره لا يجزىء شيرج وكسب لعيبيهما ، لفسادها بالادخار ، كإخراج الدقيق
والنخالة ، بخلاف الزيت وكسبه . وهو واضح انتهى .
قال ابن تميم : ولا يخرج من دهن السمسم وجها واحداً .
قال في الرعاية : ولا يجزىء شيرج عن سمسم .
قال في الفروع : وظاهره كما سبق من قول أبي المعالي ، وأنه لو أخرج الشيرج
والكسب أجراً .

الرابعة : ظاهر كلام المصنف أيضاً : أن نصاب القطن والزعفران وغيرها
مما يكال - كالورس ونحوه - ألف وستائة رطل . وهو أحد الوجهين . اختاره
القاضي في المجرد ، والمصنف . وجزم به في الإفادات . وقدمه ابن تميم ، والشارح ،
والرعايتين ، والفائق ، وشرح ابن رزين ، وغيره . وهو الصحيح من المذهب .
والوجه الثاني : نصاب ذلك أن : تبلغ قيمته قيمة أدنى نبات يزكى . وهو
احتمال للقاضي في التعليق . واختاره أبو الخطاب في الهداية ، والمجد ، والقاضي في
الخلاص . وقدمه في الحاويين . وجزم به في الخلاصة . وظاهر الفروع : الإطلاق
وأطلقهما في المذهب .

زاد القاضي في الخلاف : إلا العصف . فإنه تبع للقرطم ، لأنه أصله ، فاعتبر
به . فإن بلغ القرطم خمسة أوسق . زكى وتبعه العصف ، وإلا فلا .
وقيل : يزكى قليل ما لا يكال وكثيره . ومن الأصحاب من خص ذلك
بالزعفران . قال في الفروع : ولا فرق . وقيل : نصاب الزعفران والورس والعصف :
خمسة أمناء - جمع من - وهو رطلان . وهو المن . وجمعه أمناء .

قوله ﴿ وَنُصِّمُ ثَمَرَةَ الْعَامِ الْوَاحِدِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي تَكْمِيلِ

النِّصَابِ ﴾

وكذا زرع العام الواحد . وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه الأصحاب .

وحكى عن ابن حامد : لا يضم صيفى إلى شتوى إذا زرع مرتين فى عام .
وقال القاضى فى الجرد : والنخل التهامى يتقدم لشدة الحر . فلو اطلع وجُدَّ ، ثم اطلع
النجدى . ثم لم يُجَدَّ حتى اطلع التهامى : ضم النجدى إلى التهامى الأول ، لا إلى
الثانى . لأن عادة النخل يحمل كل عام مرة . فيكون التهامى الثانى ثمرة عام ثان .
قال : وليس الراد بالعام هنا اثنى عشر شهراً ، بل وقت استغلال المغل عن
العام عرفاً . وأكثره عادة نحو ستة أشهر بقدر فصلين . ولهذا أجمعنا أن من استغل
حنطة أو رطباً آخر تموز^(١) من عام . ثم عاد فاستغل مثله فى العام المقبل أول
تموز ، أو حزيران : لم يضم ، مع أن بينهما دون اثنى عشر شهراً انتهى . ومعناه
كلام ابن تميم .

قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ نَخْلٌ يَحْمِلُ فِي السَّنَةِ حَمَلَيْنِ : ضُمَّ أَحَدُهُمَا إِلَى

الْآخَرِ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقدمه فى الفروع .
وقال : قاله الأصحاب . وقال القاضى : لا يضم ، لندرته . مع تنافى أصله . فهو
كثمرة عام آخر ، بخلاف الزرع .

فعلى هذا : لو كان له نخل يحمل بعضه فى السنة حملاً ، وبعضه حملين : ضم
ما يحمل حملاً إلى أيهما بلغ معه . وإن كان بينهما فألى أقربهما إليه . وأطلقهما
ابن تميم .

وقال أيضاً : وفى ضم حمل نخل إلى حمل نخل آخر فى عام واحد . قال فى
الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَلَا يُضَمَّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ﴾

هذا إحدى الروايات . اختارها المصنف ، والشارح ، وصاحب الفائق [وصححه

(١) يوافق فى الشهور العربية الشمسية شهر الأسد .

في إدراك الغاية] وقدمه في النظم ، ومختصر ابن تميم . وهو المذهب على ما اصطلاحناه في الخطبة .

وعنه أن الحبوب يضم بعضها إلى بعض . رواها صالح ، وأبو الحارث ، والميموني وصححها القاضي وغيره . واختارها أبو بكر . قاله المصنف .

قال إسحاق ابن هاني : رجع أبو عبد الله عن عدم الضم . وقال : يضم . وهو أحوط .

قال القاضي : وظاهره الرجوع عن منع الضم . وقدمه في الحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، وشرح ابن رزين [ونهايته] وجزم به في المنور .

وعنه تضم الحنطة إلى الشعير ، والقطنيات بعضها إلى بعض . اختارها الخرق ، وأبو بكر ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما .

قال في المبهج : يضم ذلك ، في أصح الروايتين . قال القاضي : وهو الأظهر . نقله ابن رزين عنه . وجزم به في الإيضاح ، والإفادات ، والوجيز . وهي من المفردات . وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف . وأطلقهن في الهداية ، والمستوعب والمذهب ، ومسبوك الذهب ، وشرح المجد ، وتجريد العناية .

فعلينا تضم الأبازير بعضها إلى بعض ، وحبوب البقول بعضها إلى بعض . لتقارب المقصود . وكذا يضم كل ما تقارب . ومع الشك لا يضم .

قال ابن تميم : وعنه يضم ما تقارب في المنبت والمحصد . وحكى ابن تميم أيضا : رواية تضم الحنطة إلى الشعير . قال في الفروع : ولعله على رواية أنه جنس .

وخرج ابن عقيل : ضم التمر إلى الزبيب ، على الخلاف في الحبوب . قال المجد : ولا يصح لتصريح أحد بالفرقة بينهما وبين الحبوب ، على قوله بالضم في رواية صالح ، وحنبل ، وقال ابن تميم - بعد كلام ابن عقيل - وقاله أبو الخطاب ، وتوقف عنه في رواية صالح .

فائرة : القطنيات حبوب كثيرة . منها : الحمص ، والعدس ، والماش ،
والجلبان ، واللوبياء ، والدخن ، والأرز ، والباقلا ونحوها ، مما يطلق عليه هذا الاسم
تنبيه : ظاهر قوله « ولا يضم جنس إلى آخر » أنه يضم أنواع الجنس بعضها
إلى بعض لتسكيل النصاب . وهو صحيح . فالسلت نوع من الشعير . جزم به
جماعة من الأصحاب . منهم المصنف ، والمجد . وقدمه ابن تميم ، وابن حمدان .
لأنه أشبه الحبوب بالشعير في صورته . وقال في المستوعب : السلت لونه لون
الحنطة ، وطبعه طبع الشعير في البرودة . قال في الفروع : فظاهره أنه مستقل بنفسه
وهل يعمل بلونه أو بطبعه ؟ يحتمل وجهين . انتهى .

وقال في الترغيب : السلت يكمل بالشعير . وقيل : لا . يعني أنه أصل بنفسه .
قاله بعض الأصحاب . قال ابن تميم : وفيه وجه أنه أصل بنفسه .
وأطلق في النظم والفائق في ضم السلت إلى الشعير وجهين .
وتقدم أن العلس نوع من الحنطة يضم إليها . وهو صحيح . وهو المذهب .
وقيل : لا يضم . وأطلقهما في الفائق .

وقال في الرعاية : وقيل في ضم العلس إلى البر وجهان .
وقال أيضاً : والחרوس نوع من الدخن يضم . وقال أيضاً : وفي ضم الدخن
إلى الذرة وجهان . ويأتى ضم الذهب إلى الفضة في باب زكاة الأثمان .
فائرة : قوله « وَلَا تَجِبُ فِيمَا يَكْتَسِبُهُ اللَّقَّاطُ ، أَوْ يَأْخُذُهُ أَجْرَةً »

بِحَصَادِهِ ﴿

بلا نزاع . وكذا ما يملكه بعد صلاحه . بشراء أو إرث أو غيره . على الصحيح
من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن أبي موسى : تجب الزكاة يوم
الحصاد والجداد . فتجب الزكاة على المشتري لتعلق الوجوب به وهو في ملكه ،
ويأتى ذلك أيضاً عند قول المصنف « وإذا اشتد الحب وبدا صلاح الثمرة »

قوله ﴿ وَلَا فِيمَا يَحْتَنِيهِ مِنَ الْمُبَاحِ ﴾ أَيْ لَا تَجِبُ ﴿ كَالْبَطْمِ
وَالرَّعْبَلِ ﴾ وَهُوَ شَعِيرُ الْجَبَلِ ﴿ وَبِزَرْ قَطُونًا وَنَحْوِهِ ﴾

كالغصن والأشنان ، والساق والكلأ . سواء أخذه من موات ، أو نبت في أرضه . وقلنا : لا يملكه إلا بأخذه . فأخذه ، وهذا المذهب . اختاره ابن حامد ، والمصنف ، والشارح ، والمجد في شرحه . وقالوا : هذا الصحيح . وردوا غيره . وقدمه ابن رزين في شرحه . واختاره . وجزم به في الإفادات فيما يحتنيه من المباح وقيل : تجب فيه . جزم به في الهداية ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة وغيرهم . وقال في المذهب : تجب في ذلك . قال القاضي . في الخلاف ، والأحكام السلطانية . قياس قول أحمد : وجوب الزكاة فيه . لأنه أوجبها في العسل . فيكتفي بملكه وقت الأخذ كالعسل . انتهى . وهو ظاهر كلام الخرق .

قال في الرعاية : أشهر الوجهين الوجوب . وقدمه في المستوعب ، والتلخيص ، والفائق ، والزرکشی . وجزم به في الإفادات فيما ينبت في أرضه . وأطلقهما في الفروع ، وابن تيميم ، والرايعيتين ، والحاويين .

فائدة : لو نبت ما يزرعه الآدمي ، كمن سقط له حب حنطة في أرضه ، أو أرض مباحة . وجب عليه زكاته . لأنه ملكه وقت الوجوب . وكذا إن قلنا يملك ما ينبت في أرضه من المتقدم ذكره . قاله في الرعاية . وهو ظاهر كلام غيره .

قوله ﴿ وَيَجِبُ الْعُسْرُ فِيمَا سَقَى بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ ﴾ ، كَالْعَيْثِ وَالسَّيْحِ وَمَا يَشْرَبُ بِعُرْوَتِهِ ، وَنِصْفُ الْعُسْرِ فِيمَا سَقَى بِكَلْفَةٍ ، كَالدَّوَالِي وَالنَّوَاضِحِ ﴿

وكذا ماسقى بالناعورة أو الساقية ، وما يحتاج في ترقة الماء إلى الأرض إلى آلة من عرق أو غيره . وقال جماعة من الأصحاب — منهم المصنف ، والمجد ، والشارح — : لا يؤثر حفر الأنهار والسواقي لقلّة المؤنة . لأنه من جملة إحياء الأرض ، ولا يتكرر

كل عام . وكذا من يحول الماء في السواقي . لأنه كحراث الأرض . وقال الشيخ
تقي الدين : وما يدير الماء - من النواعير ونحوها ، مما يصلح من العام إلى العام ،
أو في أثناء العام ، ولا يحتاج إلى دولاب تديره الدواب - يجب فيه العشر . لأن
مؤنته خفيفة . فهي كحراث الأرض ، وإصلاح طرق الماء .

فائدتاه

إصحاحهما : لو اشترى ماء بركة أو حفيرة ، وسقى به سبيحا ، وجب عليه العشر
في ظاهر كلام الأصحاب . قاله المجدد . وقال : ويحتمل وجوب نصف العشر . لأنه
سقى بمؤنة . وأطلق ابن تيمم فيه وجهين .

الثانية : لو جمع الماء وسقى به وجب العشر . قال في الفروع : ويتوجه تخريج
منه في صورتين . وإطلاق غير واحد يقتضيه . كعمل العين . ذكره غير واحد .
وذكر ابن تيمم وغيره : إن كانت العين أو القناة يكثر تصوب الماء عنها ، ويحتاج
إلى حفر متوال . فذلك مؤنة . فيجب نصف العشر فقط .

قوله ﴿وَإِنْ سَقَى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ : اعْتَبِرَ أَكْثَرُهُمَا .
نَصَّ عَلَيْهِ﴾

وهو المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب .

قوله ﴿وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يُؤْخَذُ بِالْقِسْطِ . فَإِنْ جُهِلَ الْمَقْدَارُ وَجَبَ
الْعُشْرُ﴾ .

يعنى : إذا جهل مقدار السقى فلم يعلم : هل سقى سبيحا أكثر ، أو الذى بمؤنة
أكثر ؟ وهذا المذهب . نص عليه ، في رواية عبد الله . وعليه أكثر الأصحاب .
وقال ابن حامد : يخرج حتى يعلم براءة ذمته .

تفصيل : قوله « وَإِنْ سَقَى بِأَحَدِهِمَا أَكْثَرَ » الاعتبار بالأكثر النفع للزرع
والنمو . على الصحيح من المذهب ، نص عليه . وقدمه في الفروع .

وقيل : الاعتبار بأكثر السقيات . وقيل : الاعتبار بالأكثر مدة . وأطلقهن ابن تميم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفائق ، وتجريد العناية .

فائدتاه

إمدهما : من له بستان أو أرض ، يسقى أحد البساتين بكلفة والآخر بغيرها ، أو بعض الأرض بمؤنة وبعضها بغيرها : ضم أحدهما إلى الآخر في تكميل النصاب وأخذ من كل واحد بحسبه .

الثانية : لو اختلف الساعى ورب الأرض فيما سقى به . فالقول قول رب الأرض من غير يمين ، على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر . وقال القاضى فى الأحكام السلطانية : للساعى استحقاقه ، لكن إن ظهر لم يلزمه إلا ما اعترف به . وقال بعض الأصحاب : تعتبر البيئة فيما يظهر . قال فى الفروع : وهو مراد غيره . وذكر ابن تميم هذا وجها . قال فى الفروع كذا قال .

قوله ﴿ وَإِذَا اشْتَدَّ الْحَبُّ وَبَدَأَ صِلَاحُ الشَّمْرِ وَجَبَتْ الزَّكَاةُ ﴾ وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وأكثرهم قطع به . وقال ابن أبى موسى : تجب الزكاة يوم الحصاد والجذاذ للآية . فيزكيه المشتري لتعلق الوجوب به فى ملكه . وتقدم ذلك قريباً .

فائدة : لو باعه ربه وشرط الزكاة على المشتري ، قال فى الفروع : بإطلاق كلامهم - خصوصاً الشيخ يعنى به المصنف - : لا يصح . وقاله المجد . وقطع به ابن تميم وابن حمدان : أن قياس المذهب يصح للعلم بها . فكأنه استثنى قدرها ووكله فى إخراجها . حتى لو لم يخرجها المشتري وتعدر الرجوع عليه ألزم بها البائع . قوله ﴿ فَإِنْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا ﴾

إلا أن يقطعها فراراً من الزكاة فيلزمه . تقدم الكلام على ذلك ، والخلاف فيه أواخر كتاب الزكاة فليعاود .

فأمره : قال في الفروع : ظاهر كلامهم - أو صريح بعضهم - أن صلاح الثمرة هنا حكمه حكم صلاح الثمرة المذكورة في باب بيع الأصول والثمار على ما يأتي . قال ابن تيميم : صلاح الفستق والبندق ونحوه إذا انعقد له ، وصلاح الزيتون إذا كان له زيت يجرى في دهنه ، وإن كان مما لا زيت فيه فبأن يصلح للكبس . وقال في الرعاية : ويجب إذا اشتد الحب ، وبدا اشتداده ، وبدا صلاح الثمرة بجمرة أو صفرة . وانعقد لب اللوز والبندق والفستق والجوز - إن قلنا يزكى - وجرى دهن الزيتون فيه أو بدا صلاحه ، وطاب أكله ، أو صلح للكبس إن لم يكن له زيت . وقيل : صلاح الحنطة إذا أفركت ، والعنب إذا انعقد وحمض . وقيل : وتموه وطاب أكله . انتهى .

قوله ﴿ وَلَا يَسْتَقِرُّ الْوُجُوبُ إِلَّا بِجَعْلِهَا فِي الْجَرِينِ ﴾

وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه لا يستقر الوجوب إلا بتمكنه من الأداء ، كما سبق في أثناء كتاب الزكاة للزوم الإخراج إذن .

فأمره : « الجرين » يكون بمصر والعراق . و « البيدر ، والأيدر » يكون بالشرق والشام . و « المربد » يكون بالحجاز . وهو الموضع الذي تجمع فيه الثمرة ليتكامل جفافها . و « الجوجان » يكون بالبصرة ، وهو موضع تشميسها وتبييسها ذكره في الرعاية ، وسمى بلغة آخرين « السطاح » وبلغة آخرين « الطبابة » .

قوله ﴿ فَإِنْ تَلَفَتْ قَبْلَهُ بِغَيْرِ تَعَدٍّ مِنْهُ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ قَدْ خُرِصَتْ أَوْ لَمْ تُخْرَصْ ﴾

إذا تلفت بغير تعد في عبارة جماعة من الأصحاب . منهم المجد . ونص عليه أحمد - قبل الحصاد والجداد . وقدمه في الفروع ، وذكره ابن المنذر إجماعاً .

وفي عبارة جماعة أيضاً : قبل أن تصير في الجرين والبيدر - كالصنف ، وابن تيميم وغيرهما - : سقطت الزكاة . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

قال ابن تيميم : قطع به أكثر أصحابنا . قال في القواعد الفقهية : سقطت اتفاقاً .
وقيل : لا تسقط . قال ابن تيميم : وذكر ابن عقيل في عمد الأدلة رواية أن
الزكاة لا تسقط عنه . وقاله غيره . انتهى . قال في القواعد : وهو ضعيف ، مخالف
للإجماع . قال في الفروع : وأظن أنه قال في المغنى : قياس من جعل وقت الوجوب
بدوّ الصلاح ، واشتداد الحب : أنه كنعق نصاب بعد الوجوب قبل التمكن .
انتهى وتقدم ذلك في آخر كتاب الزكاة .

فأمره : لو بقي بعد التلف نصاب : وجبت الزكاة فيه ، وإلا فلا . على الصحيح
من المذهب . وقدمه في الفروع ، والمجد في شرحه . وذكر ابن تيميم ، وصاحب
الفائق فيما إذا لم يبق نصاب وجهين .

قال ابن تيميم : اختار الشيخ - يعني به المصنف - الوجوب فيما بقي بقسطه
قال : وهو أصح ، كما لو تلف بعض النصاب من غير الزرع والثمره ، بعد وجوب
الزكاة ، قبل تمكنه من الإخراج . قال في الرعاية : أظهرهما يزكى ما بقى بقسطه .

تنبيه : ظاهر قوله ﴿ وَإِنْ ادَّعَى تَلَفَهَا قَبْلَ قَوْلِهِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ﴾ .

ولو اتهم في ذلك . وهو صحيح . وهو المذهب . نص عليه . قال في الرعاية :
وهو أظهر . وقدمه في الفروع ، وابن تيميم . وجزم به المجد في شرحه . ونصره
وكذا صاحب الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقيل : يقبل قوله بيمينه . قدمه في الرعاية ، والحاويين . وهو من المفردات
و يصدق في دعوى غلط ممكن من الخارص . قال في التلخيص ، والرعايتين ،
والحاويين ، وابن تيميم وغيرهم : كالسدس ونحوه . ولا يقبل في الثلث والنصف .
وقيل : إن ادعى غلطاً محتملاً قبل بلا يمين وإلا فلا .

قال في الفروع : فإن فحش ، فقل : يرد قوله . وقيل : ضمناً كانت أو أمانة
يرد في الفاحش .

وظاهر كلامهم : لو ادعى كذب الخارص عمداً لم يقبل . وجزم به في التلخيص ، والرعايتين ، والحاويين .

ولو قال : ما حصل في يدي غير كذا : قبل قولاً واحداً .

فأمره : لا تسمع دعواه في جائحة ظاهرة تظهر عادة إلا ببينة ، ولم يصدق في التلف . جزم به المجد وغيره . وقدمه في الفروع وغيره .

وقيل : يصدق مطلقاً . وجزم به في الرعاية ، وقدمه ابن تميم .

قوله ﴿ وَيَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْحَبِّ مُصَنَّفٍ ، وَالشَّمْرِ يَابِسًا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً ، وعليه جماهير الأصحاب . قال في الفروع : وأطلق ابن تميم عن ابن بطة : له أن يخرج رطباً وعنباً . قال وسياق كلامه إنما هو فيما إذا اعتبرنا نصابه كذلك . وقال في الرعاية : وقيل يحجز رطبه .

وقيل : فيما لا يشمر ولا يزب . قال في الفروع : كذا قال . ثم قال : وهذا وأمثاله لا عبرة به ، وإنما يؤخذ منها بما انفرد به بالتصريح . وكذا يقدم في موضع الإطلاق . ويطلق في موضع التقديم ، ويسوى بين شيئين المعروفين بالفرقة بينهما وعكسه . قال : فلهذا وأمثاله حصل الخوف وعدم الاعتماد .

فعلى المذهب : لو خالف وأخرج سنبلاً رطباً وعنباً : لم يحجزه ووقع نفلاً . ولو كان الآخذ الساعى . فإن جففه وجاء بقدر الواجب أجزاء ، وإلا أعطى إن زاد أو أخذ إن نقص . وإن كان بحالة رديئة . وإن تلف رد مثله . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . قاله المجد . وقال : عندى لا يضمه ويأخذه منه باختياره ولم يتعد . واختاره ابن تميم أيضاً . وقدم يضمه قيمته . قال : وفيه وجه بمثله . قال في الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ فَإِنْ أَحْتِيجَ إِلَى قَطْعِهِ قَبْلَ كَمَالِهِ لِضَعْفِ الْأَصْلِ وَنَحْوِهِ ﴾

خوف العطش ، أو لتحسين بقيته ، أو كان رطباً لا يحجز منه تمر أو عنباً

لا يحىء منه زبيب . زاد فى الكافى : أو يحىء منه زبيب ردىء انتهى .
قلت : وعلى قياسه إذا جاء منه تمر ردىء أخرج منه رطباً وعنباً . يعنى جاز
قطعه ، وإخراج زكاة منه .

قال فى المغنى ، والشرح : وإن كان يكفى التجفيف لم يحز قطع الكل . قال
فى الفروع : وفى كلام بعضهم إطلاق . فقدم المصنف هنا جواز إخراج الرطب
والعنب ، والحالة هذه . فله أن يخرج من هذا رطباً وعنباً مشاعاً ، أو مقسوماً بعد
الجداد ، أو قبله بالحرص . فيخير الساعى بين قسمه مع رب المال قبل الجداد
بالحرص ، ويأخذ نصيبهم شجرات مفردة ، و بعد الجداد بالكيل . وهذا الذى
قدمه المصنف هنا : اختاره القاضى وجماعة من الأصحاب . قاله فى الفروع . وصححه
ابن تميم ، وابن حمدان وغيرهما . وقدمه فى الفروع ، والحرر ، والفائق ، والنظم ،
وتجريد العناية .

فأول كلام القاضى الذى ذكره المصنف - وهو تحيير الساعى - موافق لما
قدمه المصنف . وبقى كلامه مخالف للنص . والمنصوص : أنه لا يخرج إلا يابساً .
اختاره أبو بكر فى الخلاف . وجزم به فى الإفادات ، والوجيز ، والمنور . وقدمه
فى الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والتلخيص ، والرايعتين ، والحاويين ، وابن
تميم . وهو من المفردات .

قلت : هذا المذهب ، لأنه المنصوص .

واختاره أكثر الأصحاب . وأطلقهما فى المذهب .

وعنه يجوز إخراج القيمة هنا ، وإن منعنا من إخراجها فى غير هذا الموضع .

تنبيه : أفادنا المصنف - رحمه الله تعالى - وجوب الزكاة فى ذلك مطلقاً .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب قاطبة ، والأئمة الأربعة . قال فى الفروع : ويتوجه

احتمال يعتبر بنفسه . لأنه من الخضر . وهو قول محمد بن الحسن ، واحتمال فيما
لا يتم ولا يصير زيباً . وهو رواية عن مالك انتهى .

فوائد

الأولى : لا تجب فيه الزكاة حتى يبلغ حداً يكون منه خمسة أوسق تمرّاً أو زبيباً ، على الصحيح كغيره . اختاره ابن عقيل وغيره . وجزم به المصنف ، والشارح ، وابن رزين في شرحه وغيرهم . قال المجد في شرحه : هذا أصح .
وقيل : يعتبر نصابه رطباً وعنباً . قال في الفروع : اختاره غير واحد . لأنه نهايته ، بخلاف غيره . وأطلقهما في الفروع . وهما وجهان عند الأكثر ، وروايتان في المستوعب .

فعلى ما اختاره القاضى ، وجماعة - وقدمه في الفروع ، والمصنف وغيرهما في أصل المسألة - : لو أتلف رب المال نصيب الفقراء ضمن القيمة كالأجنبي . ذكره القاضى . وجزم به فى الكافى .

وعلى المنصوص : يجب فى ذمته تمرّاً أو زبيباً . [ولو أتلف رب المال جميع الثمرة . فعليه قيمة الواجب على قول القاضى ومن تابعه ، كما لو أتلفها أجنبي ، وعلى المنصوص يضمن الواجب فى ذمته تمرّاً أو زبيباً] كغيرهما إذا أتلفه . فلو لم يجد التمر أو الزبيب فى المسألتين بقى الواجب فى ذمته يخرج به إذا قدر . على الصحيح من المذهب .

وقيل : يخرج قيمته فى الحال . وهما روايتان فى الإرشاد . ووجهان فى غيره . وهما مبنيان على جواز إخراج القيمة عند إعواز الفرض ، كما تقدم فى كلام المصنف وذكر هذا البناء المجد ، وصاحب الفروع وغيرهما [وهى طريقة ثانية فى الفروع وغيره]
الثانية : لو أخرج قيمة الواجب هنا - ومنعنا من إخراج القيمة - لم يحز ذلك

فى إحدى الروايتين كغيره . قدمه ابن تيمم ، وابن حمدان ، وصاحب الحاويين .
وعنه يجوز ، دفعا لمشقة إخراج رطباً بعينه . فإنه عند أخذه قد لا يحضره الساعى والفقير ، ويخشى فسادہ بالتأخير . ولذلك أجزنا للساعى بيعه ، والمخرج شراءه من غير كراهة . قاله المجد . وأطلقهما هو وصاحب الفروع .

الثالثة : لا يجوز قطع ذلك إلا بإذن الساعى إن كان وإلا جاز .

الرابعة : لو قطعه قبل الوجوب لأكله خصوباً ، أو خللاً ، أو لبيعته ، أو تجفيفه عن النخل ، أو لتحسين الباقي ، أو لمصلحة ما : لم تجب الزكاة . وإن قصد به الفرار وجبت الزكاة .

تفصيل : قوله فى تتمه كلام القاضى ﴿ يُخَيَّرُ السَّاعِى بَيْنَ بَيْعِهِ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ . وَالْمَنْصُوصُ : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ شِرَاؤُ زَكَاتِهِ ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أنه لا يجوز للإنسان شراء زكاته مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه ، وقدمه فى الفروع . وقال : هو أشهر .

قال المجد فى شرحه : صرح جماعة من أصحابنا وأهل الظاهر أن البيع باطل احتج الإمام أحمد بقوله عليه أفضل الصلاة والسلام « لا تشتره ولا تعد فى صدقتك »^(١) وعلوه بأنه وسيلة إلى استرجاع شئ منها . لأنه يسامحه رغبة أو رهبة .

وعنه يكره شراؤها . اختاره القاضى وغيره . وقدمه فى الرعايتين ، والنظم ، والمجد فى شرحه ، والفائق . وقال فى الوجيز : ولا يشتريها لغير ضرورة . وقدمه فى الرعاية فى هذا الباب .

وعنه يباح شراؤها كما لو ورثها . نص عليه . وأطلقهن فى الحاويين .

فوائد

منها : لو رجعت الزكاة إلى الدافع يارث أبيحت له عند الأئمة الأربعة . قال فى الفروع : وعله جماعة بأنه بغير فعله . قال : فيؤخذ منه أن كل شئ حصل بفعله كالبيع . ونصوص أحمد : إنما هى فى الشراء . وصرح فى رواية على بن سعيد :

(١) قوله لعمر بن الخطاب ، وقد أراد شراء فرس كان عمر قد وهبه لمن يغزو عليه فى سبيل الله . فسأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن ذلك . فنهأ عن شرائه ، وقال له « إن العائد فى صدقته كالكلب يقيء ثم يعود فى قيئه » رواه البخارى ومسلم وغيرهما .

أن الهبة كالميراث . ونقل حنبل : ما أراد أن يشتريه فلا . إذا كان شيء جعله الله فلا يرجع فيه . واحتج المجد للقول بصحة الشراء بأنه يصح أن يأخذها من دينه ، ويأخذها بهبة ووصية . فيعوض منها أولى .

ومنها : قال في الفروع : ظاهر كلام الإمام أحمد : أنه سواء اشتراها ممن أخذها منه ، أو من غيره . قال : وهو ظاهر الخبر . ونقله أبو داود في فرس حميد . وهو الذي قدمه في الرعاية الكبرى ، فإنه قال : ويكره شراء زكاته ، وصدقته . وقيل : ممن أخذها منه . انتهى .

قلت : وظاهر من علل بأنه يسأحه : أنه مخصوص بمن أخذها . وقال في الفروع أيضاً : وكذا ظاهر كلامهم : أن النهي يختص بعين الزكاة . ونقل حنبل : وما أراد أن يشتريه به ، أو شيئاً من نتاجه .

ومنها : الصدقة كالزكاة فيما تقدم من الأحكام ، لا أعلم فيه خلافاً . قوله ﴿ وَيَنْبَغِي أَنْ يَبْعَثَ الْإِمَامُ سَاعِيًا إِذَا بَدَأَ صَلَاحُ الشَّعْرِ فَيَخْرِصُهُ عَلَيْهِمْ لِيَتَصَرَّفُوا فِيهِ ﴾ .

بعث الإمام ساعياً للخرص مستحب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم . وذكر أبو المعالي بن منجا : أن نخل البصرة لا يخرص . وقال : أجمع عليه الصحابة ، وفقهاء الأمصار . وعلل ذلك بالمشقة وغيرها . قال في الفروع كذا قال .

تنبيه : قوله ﴿ يَنْبَغِي ﴾ يعني : يستحب .

فوائد

الأولى : لا يخرص غير النخل والكرم . على الصحيح من المذهب . وعليه الجمهور . وقال ابن الجوزي : يخرص غير الزيتون . وقال في الفروع : كذا قال . ولا فرق .

الثانية : يعتبر كون الخارص مسلماً أميناً خبيراً . بلا نزاع . ويعتبر أن يكون غير متهم . ولم يذكره جماعة من الأصحاب . منهم : ابن تميم ، وابن حمدان ، وصاحب الحاوى . وقيل : عدل . ولا يعتبر كونه حرّاً . على الصحيح من المذهب . قدمه فى الفروع وغيره . وقيل : يشترط . قال فى الرعاية الكبرى : حرق فى الأشهر . وجزم به فى الفائق .

الثالثة : يكفى خارص واحد . بلا نزاع بين الأصحاب ، ووجه فى الفروع تحريجاً بأنه لا يكفى إلا اثنان ، كالفائف عند من يقول به .

الرابعة : أجرة الخرص على رب النخل والسكرم . جزم به فى الرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم . وقال فى الفروع : ويتوجه فيه ما يأتى فى حصاد .
الخامسة : كره الإمام أحمد الحصاد والجذاذ ليلاً .

السادسة : يلزم خرص كل نوع وحده ، لاختلاف الأنواع وقت الجفاف . ثم يعرف المالك قدر الزكاة . ويخير بين أن يتصرف بما شاء ويضمن قدرها . وبين حفظها إلى وقت الجفاف . فإن لم يضمن الزكاة وتصرف صح تصرفه . قال فى الرعاية : وكره . وقيل : يباح .

وحكى ابن تميم عن القاضى : أنه لا يباح التصرف ، كتصرفه قبل الخرص . وأنه قال فى موضع آخر : له ذلك كما لو ضمنها . وعليهما يصح تصرفه .

وإن ألتفها المالك بعد الخرص ، أو تلفت بتفريطه ضمن زكاتها بخرصها تماًراً . على الصحيح من المذهب . لأنه يلزمه تخفيف هذا الرطب بخلاف الأجنبي . وعنه رطباً كالأجنبي . فإنه يضمه بمثله رطباً يوم التلف . وقيل : بقيمته رطباً . قال فى الفروع : قدمه غير واحد .

وتقدم قريباً : إذا ألتف رب المال نصيب الفقراء وجميع المال فيما إذا كان لا يحىء منه تمر ولا زبيب ، أو تلفت بغير تفريق .

السابعة : لو حفظها إلى وقت الإخراج زكى الموجود فقط ، سواء وافق قول الخارص أولا . وسواء اختار حفظها ضماناً بأن يتصرف ، أو أمانة . لأنها أمانة كالوديعة . وإنما يعمل بالاجتهاد مع عدم تبين الخطأ . لأن الظاهر الإصابة وعنه يلزمه ما قال الخارص ، مع تفاوت قدر يسير يخطئ في مثله . وقال في الرعاية : لا يغرم مالم يفرط ولو خرصت . وعنه بلى . انتهى .

قوله ﴿ وَيَجِبُ أَنْ يَتْرَكَ فِي الْخُرْصِ لِرَبِّ الْمَالِ الثَّلْثُ ، أَوِ الرَّبْعُ ﴾ بحسب اجتهاد الساعى ، بحسب المصلحة . فيجب على الساعى فعل ذلك ، على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقال القاضى فى شرح المذهب : الثلث كثير لا يتركه . وقال الآمدى ، وابن عقيل : يترك قدر أكملهم وهديتهم بالمعروف بلا تحديد . قل ابن تيمم : وهو أصح . قال فى الرعاية . وقيل : هو أصح . انتهى . وقال ابن حامد : إنما يترك فى الخرص إذا زادت الثمرة على النصاب . فلو كانت نصاباً فقط لم يترك شيئاً .

تغييره

أمرهما : هذا القدر المتروك للأكل لا يكمل به النصاب ، على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقدمه فى الفروع ، وابن تيمم ، والرعاية ، وغيرهم . واختار المجد : أنه يحتسب به من النصاب . فيكمل به ، ثم يأخذ زكاة الباقي سواء .

الثانى : لو لم يأكل رب المال المتروك له بلا خرص . أخذ منه زكاته ، على الصحيح . جزم به المجد فى شرحه ، وابن تيمم ، وابن رجب فى القاعدة الحادية والسبعين وغيرهم . وقدمه فى الرعاية الكبرى . وقال صاحب الفروع : دل النص الذى فى المسألة قبلها على أن رب المال لو لم يأكل شيئاً لم يزكه ، كما هو ظاهر كلام جماعة . وأظن بعضهم جزم به أو قدمه . وذكره فى الرعاية احتمالاً له . انتهى .

فأمرناه

إمدهما قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَرَبِّ الْمَالِ الْأَكْلُ بِقَدْرِ ذَلِكَ وَلَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ ﴾ .

نص عليه . وكذا إذا لم يبعث الإمام ساعياً . فعلى رب المال من الخرص ما يفعله الساعى ، ليعرف قدر الواجب قبل أن يتصرف ، لأنه مستخلف فيه . ولو ترك الساعى شيئاً من الواجب أخرج المالك . نص عليه .

الثانية : تقدم أنه لا يخرص إلا النخل والكرم . فلا تخرص الحبوب إجماعاً ، لكن للمالك الأكل منها هو وعياله ، بحسب العادة . كالفريك وما يحتاجه ، ولا يحتسب به عليه ، ولا يهدى . نص على ذلك كله .

وخرج القاضى فى جواز الأكل منها وجهين : من الأكل ، ومن الزرع الذى ليس له خليط .

وقال القاضى فى الخلاف : أسقط أحمد رحمه الله عن أرباب الزرع الزكاة فى مقدار ما يأكلون كما أسقط فى الثمار . قال : وذكره فى رواية الميمونى . وجعل الحكم فيهما سواء .

وقال فى المجرد ، والفصول ، وغيرهما : يحسب عليه ما يأكله . ولا يترك له منه شيء . وذكره الآمدى ظاهر كلامه ، كالمشترك من الزرع . نص عليه . لانه القياس . والحب ليس فى معنى الثمرة . وحكى رواية : أنه لا يزكى ما يهدى أيضاً . وقدم بعض الأصحاب : أنه يزكى ما يهدى من الثمرة . قال فى الفروع : وجزم الأئمة بخلافه .

وحكى ابن تيميم أن القاضى قال فى تعليقه : ما يأكله من الثمرة بالمعروف لا يحسب عليه ، وما يطعمه جاره وصديقه يحسب عليه . نص عليه .

وذكر أبو الفرج : لا زكاة فيما يأكله من زرع وثمر . وفيما يطعمه روايتان . وحكى القاضى فى شرح المذهب : فى جواز أكله من زرعه وجهين .

قوله ﴿ وَيُؤْخَذُ الْعُشْرُ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ عَلَى حِدَةٍ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . منهم المصنف . وذلك بشرط أن لا يشق . على ما يأتي .

وقال ابن عقيل : يؤخذ من أحدهما بالقيمة ، كالضأن من المعز .

قوله ﴿ فَإِنْ شَقَّ ذَلِكَ ﴾ .

يعنى لكثرة الأنواع واختلافها ﴿ أَخَذَ مِنَ الْوَسْطِ ﴾ .

هذا أحد الوجهين . اختاره الأكثر . قاله في الفروع . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، ومختصر ابن تيم ، وغيرهم .

وقيل : يخرج من كل نوع ، وإن شق . قدمه في المغنى ، والكافى ، والشرح ، وصحاحه . وقدمه في الفروع . وهو المذهب على ما اصطلاحناه .
وقيل : يأخذ من الأكثر .

فوائد

إمداها : لو أخرج الوسط عن جيد وردىء بقدر قيمتى الواجب منهما أو أخرج الردىء عن الجيد بالقيمة : لم يجزه على الصحيح من المذهب . قال ابن تيم : لا يجزىء فى أصح الوجهين . وقدمه فى الفروع . وفيه وجه يجزىء . قال المجد : قياس المذهب جوازه . وقال أبو الخطاب فى الانتصار : يحتمل فى الماشية كسألة الأثمان ، على ما يأتى هناك .

الثانية : لا يجوز إخراج جنس عن آخر . لأنه قيمة ولا مشقة . ولو قلنا بالضم . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وقال ابن عقيل : يجوز إن قلنا بالضم وإلا فلا .

الثالثة قوله ﴿وَيَجِبُ الْعُشْرُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ دُونَ الْمَالِكِ﴾

بلا خلاف أعلمه ، بخلاف الخراج . فإنه على المالك ، على الصحيح من المذهب . وعنه على المستأجر أيضاً . وهو من المفردات .
ويأتى ذلك فى كلام المصنف فى باب حكم الأرضين المغنومة .
وكذلك المستعير لا يلزمه خراج . على الصحيح من المذهب . وحكى عنه يلزمه . وقيل : يلزم المستعير دون المستأجر .

الرابعة قوله ﴿وَيَجْتَمِعُ الْعُشْرُ وَالْخَرَجُ فِي كُلِّ أَرْضٍ فُتِحَتْ عَنْوَةً﴾

وكذا كل أرض خراجية . نص عليه . فالخراج فى رقبتهما . والعشر فى غلتها
الخامسة : لازكاة فى قدر الخراج إذا لم يكن له مال آخر يقابله . قال المجد فى شرحه : على الصحيح من المذهب . قال فى المستوعب : لأنه كدين آدمى .
وكذا ذكر المصنف وغيره : أنه أصح لروايات ، وأنه اختيار الحرقى . لأنه من مؤنة الأرض . فهو كنفقة زرعه . وسبق فى كتاب الزكاة الروايات .
السادسة : إذا لم يكن له سوى غلة الأرض . وفيها ملازكاة فيه ، كالخضر .
جعل الخراج فى مقابلته . لأنه أحوط للفقراء .

السابعة : لا ينقص النصاب : مؤنة الحصا والدياس وغيرها منه . لسبق الوجوب ذلك . وقال فى الرعاية : ويحتمل ضده ، كالخراج . ويأتى فى مؤنة المعدن ما يشابه ذلك .

الثامنة : تلزم الزكاة فى المزارعة من حكم بأن الزرع له ، وإن صحت فبلغ نصيب أحدهما نصابا زكاه ، وإلا فروايتنا الخلط فى غير السائمة على ما تقدم .

التاسعة : متى حصد غاصب الأرض زرعه استقر ملكه ، على ما يأتى فى أول العصب . وزكاه . وإن ملكه رب الأرض قبل اشتداد الحب زكاه . وكذا قيل بعد اشتداده . لأنه استند إلى أول زرعه . فكان أخذه إذن . وقيل : يزكيه

الغاصب . لأنه ملكه وقت الوجوب . ويأتى قول : أن الزرع للغاصب فيزيكه .
العاشرة : لا زكاة في المعشرات بعد أداء العشر . ولو بقيت أحوالا . ما لم
تسكن للتجارة .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب والروايتين . جزم به في الوجيز ، والإفادات . وقدمه
في الرعايتين ، والحاويين ، والشرح ، وإدراك الغاية ، والخلاصة [والمغنى]
والكافي . ونصره المجد في شرحه .

وعنه لا يجوز لهم شراؤها . اختارها أبو بكر الخلال ، وصاحبه أبو بكر
عبد العزيز . وقدمه ابن تميم ، والمستوعب ، والفائق . وأطلقهما في الفروع ،
والهداية [والمذهب] .

فعلى الرواية الأولى : اقتصر بعض الأصحاب على الجواز . كالمصنف هنا ،
وبعضهم قال : يجوز ، ويكره . منهم المصنف في الكافي . وقال في الرعايتين ،
والحاويين : يجوز . وعنه يكره . وعنه يحرم .

وعلى الرواية الثانية : لو خالف واشترى صح . قال في الفروع : جزم به
الأصحاب . وهو كما قال . وكلام الشيخ تقي الدين في اقتضاء الصراط المستقيم : يعطى
أن على المنع : لا يصح شراؤه . قاله في الفروع .

تفسير : محل الخلاف ، في غير نصارى بنى تغلب . فأما نصارى بنى تغلب :
فلا يمنعون من شراء الأرض العشرية والخراجية ، لا أعلم فيه خلافا . ونقله
ابن القاسم عن أحمد . وعليهم عشرين كالملاشية .

فائده : يجوز لأهل الذمة شراء الأرض الخراجية ، على الصحيح من المذهب
وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وألحقها ابن البنا بالأرض العشرية .

قوله ﴿وَلَا عَشْرَ عَلَيْهِمْ﴾ .

هذا مبنى على ما جزم به ، من أنهم يجوز لهم شراء الأرض العشرية . وهذا الصحيح على التفريع . وعليه أكثر الأصحاب . وذكر القاضى فى شرحه الصغير : أن إحدى الروايتين وجوب نصف العشر على الذمى غير التغلبى ، سواء اتجر بذلك أو لم يتجر به ، من ماله ومهرته وماشيته .

وقول المصنف ﴿وعنه عَلَيْهِمْ عَشْرَان﴾ يسقط أحدهما بالإسلام .

قال فى الفروع : ذكر شيخنا فى اقتضاء الصراط المستقيم ، على هذا : هل عليهم عَشْرَان ، أو لا شئ عليهم ؟ على روايتين . قال : وهذا غريب . ولعله أخذه من لفظ المقنع . انتهى .

يعنى أن نقل هذه الرواية على القول بجواز الشراء غريب .

فأما على رواية منعهم من الشراء ، لو خالفوا واشتروا : لصح الشراء بلا نزاع عند الأصحاب كما تقدم . وعليهم عَشْرَان ، على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وجزم به فى الشرح وغيره . وقدمه فى الفروع وغيره . وصححه فى الرعاية الصغرى وغيره .

قال فى الإفادات : وإن اشترى ذمى أرضاً عشرية : فعليه فيها عَشْرَان .

وعنه لا شئ عليهم . قال فى الفروع : قدمه بعضهم .

وعنه عليهم عشر واحد . ذكرها القاضى فى الخلاف ، كما كان قبل شرائهم .

قدمها فى الرعاية الكبرى . وقال فى الفروع : لا وجه له . انتهى .

وقال فى الفائق : ويمنع الذمى من شراء أرض عشرية . وعنه لا . وعنه

محرم ، ويصح .

ولا شئ عليه فى الخارج . اختاره الشيخ . وعنه يلزمه عَشْرَان . اختاره

شيخنا . وعنه عشر واحد . ذكره القاضى فى التعليق .

فوائد

منها : حيث قلنا عليهم عشرين . فإن أحدهما يسقط بالإسلام عند الأصحاب .
وذكر ابن عقيل رواية : لا يسقط أحدهما بالإسلام .

ومنها : حكم مملوكه الذمي بالإحياء حكم شراء الأرض العشرية ، على
ما تقدم . ويأتى حكم إحياء الذمي ، وما يجب عليه فى باب إحياء الموات .
ومنها : حيث أخذ منهم عشر أو عشرين . فإن حكم مصرفه حكم ما يؤخذ
من نصارى بنى تغلب ، على ما يأتى .

ومنها : الأرض الخراجية ما فتح عنوة ولم يقسم ، وما جلا عنها أهلها خوفاً ،
وما صولحوا عليه ، على أنها لنا . ونقّرها معهم بالخراج .

والأرض العشرية — عند الإمام أحمد وأصحابه — هى ما أسلم عليها أهلها . نقله
حرب ، كالمدينة ونحوها . وما أحياء المسلمون واخبطوه . نقله أبو الصقر ، كالبحرة .
وما صولح أهلها على أنه لهم بخراج يضرب عليهم . نقله ابن منصور ، كأرض اليمن .
وما فتح عنوة وقسم ، كنصف خير . وكذا ما أقطعه الخلفاء الراشدون من السواد
إن كان إقطاع تملك ، على الرويتين .

ولم يذكر جماعة هذا القسم من أرض العشر . منهم المصنف .

قال فى الفروع : والمراد أن العشرية لا يجوز أن يوضع عليها خراج . كما ذكره
القاضى وغيره . وأن العشر والخراج يجتمعان فى الأرض الخراجية . فلهذا لاتنافى
بين قوله فى المغنى والرعاية « الأرض العشرية هى التى لاخراج عليها » وقول
غيره « ما يجب فيه العشر خراجية أو غير خراجية » وجعلها أبو البركات فى شرحه
قولين . كان قول غير الشيخ أظهر .

قوله ﴿ وَفِي الْعَسَلِ الْعُشْرُ . سِوَاَ أَخَذَهُ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ مِنْ مِلْكِهِ ﴾

هذا المذهب رواية واحدة . وعليه الأصحاب . وهو من مفردات المذهب .
وذكر فى الفروع أدلة المسألة . وقال : من تأمل هذا وغيره ظهر له ضعف المسألة ،

وأنه يتوجه لأحمد رواية أخرى : أنه لا زكاة فيه ، بناء على قول الصحابي . قال :
وسبق قول القاضى فى التمر يأخذه من المباح : يزكّيه فى قياس قول أحمد فى العسل .
فقد سوى بينهما عند أحمد . فدل أن على القول الآخر : لا زكاة فى العسل من المباح
[عند أحمد] وقد اعترف المجد : أنه القياس ، لولا الأثر^(١) . فيقال : قد تبين
الكلام فى الأثر ، ثم إذا تساوى فى المعنى تساوى فى الحكم وترك القياس . كما
تعدى فى العرايا إلى بقية الثمار وغير ذلك ، على الخلاف فيه . انتهى .

فى كلام صاحب الفروع إيماء إلى عدم الوجوب . وما هو بيعيد .

قوله ﴿ وَنِصَابُهُ عَشْرَةُ أَفْرَاقٍ ﴾

هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . ووجه فى الفروع تخريجاً : أن نصابه خمسة
أفراق كالزيت . قال : لأنه أعلى ما يقدر به فيه . فاعتبر خمسة أمثاله كالوسق .

قوله ﴿ كُلُّ فَرْقٍ سِتُونَ رِطْلًا ﴾

هذا قول ابن حامد . والقاضى فى المجرد . وجزم به فى التسهيل ، والمبهيج .
وقدمه فى التلخيص .

والصحيح من المذهب : أن الفرق ستة عشر رطلا عراقية . ونص عليه .
وجزم به فى الوجيز . وهو ظاهر كلام القاضى فى الأحكام السلطانية . واختاره
المجد وغيره . وجزم به فى المنور ، والمنتخب . وقدمه فى الفروع ، وابن تيميم
والرعايتين ، والحاويين ، والفائق .

وقيل : ستة وثلاثون رطلا . قاله القاضى فى الخلاف . وأطلقه فى المحرر .
وقيل : مائة وعشرون . ونفاه المجد . وحكى ابن تيميم قولاً : أنه مائة رطل .
قال : وعن أحمد نحوه .

وقيل : نصابه ألف رطل عراقية . وهو احتمال فى المعنى . وقدمه فى الكافى .
نقل أبو داود : من كل عَشْرٍ قَرَبٍ قَرَبَةٌ .

(١) روى الأثرم عن أحمد أنه أخذ بمذهب عمر فى زكاة العسل . وأنه أخذ من

أهله العشر .

فائدة «الفرق» تفتح الراء . وقيل : بفتحها وسكونها - مكيال معروف بالمدينة ذكره ابن قتيبة وثعلب والجوهري ، وغيرهم . ويدل عليه حديث كعب . وهو مراد الفقهاء .

وأما الفرق - بالسكون - فمكيال ضخ من مكايل أهل العراق . قاله الخليل . قال ابن قتيبة وغيره : يسم مائة وعشرين رطلا . قال المجد : ولا قائل به هنا . قال في الفروع : وحكى بعضهم قولاً . وتقدم ذلك .

فائدة : لا زكاة فيما ينزل من السماء على الشجر ، كالمن ، والترنجبين ، والشيرخشك ونحوها . ومنه اللادن . وهو طل وندا ينزل على نبت تأكله المعزى ، فتعلق تلك الرطوبة بها فيؤخذ . قدمه ابن تميم ، والفاثق . قال في الفروع : وهو ظاهر كلام جماعة ، لعدم النص . وجزم به المصنف في المغنى ، والمجد في شرحه ، والشارح في مسألة عدم الوجوب فيما يخرج من البحر .

وقيل : تجب فيه كالعسل . واختاره ابن عقيل وغيره . قال بعضهم : وهو ظاهر كلام الإمام أحمد . وجزم به في المنور ، والمنتخب ، وتذكرة ابن عقيل . وقدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين . واقتصر في المستوعب على كلام ابن عقيل . قال في الرعاية الكبرى : فيه وجهان . أشهرها الوجوب . وقيل : عدمه . انتهى . وظاهر الفروع : الإطلاق . وأطلقهما في تجريد العناية .

فعلى الوجوب : نصابه كنصاب العسل . صرح به جماعة ، منهم صاحب المنور ، والمنتخب . قال ابن عقيل : هو كالعسل .

قوله ﴿ وَمَنْ اسْتَخْرَجَ مِنْ مَّعْدِنٍ نَصَابًا مِنَ الْأَثْمَانِ ﴾

ففيه الزكاة . الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب : أنه يشترط في وجوب الزكاة في المعدن : استخراج نصاب . وعنه لا يشترط . فيجب في قليله وكثيره . وخص هذه الرواية في الفروع بالأثمان وغيرها . فقال قال الأصحاب : من أخرج نصاب نقد . وعنه أو دونه . وظاهر كلام ابن تميم ، والفاثق وغيرهما : عموم الرواية في الأثمان وغيرها . فقال ابن تميم : وعنه تجب الزكاة في قليل المعدن وكثيره .

ذكرها ابن شهاب في عيونه . وقال في الفائق : وعنه لا يشترط للمعدن نصاب .
ذكرها ابن شهاب .

تنبيه : قوله « ومن استخرج من معدن نصاباً ففيه الزكاة » مراده : إذا
كان من أهل الزكاة . فأما إن كان ذمياً أو مكاتباً فلا شيء عليه . ولا يمنع منه
الذمي ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : يمنع من معدن بدارنا . جزم به جماعة . منهم صاحب الرعاية
الصغرى ، والحاويين ، والمنور . وقدمه في الرعاية الكبرى .

فعلية يملكه أخذه قبل بيعه مجاناً ، على الصحيح . وعليه الأكثر . وقال
في التلخيص : ذلك كإحيائه الموات . وإن أخرجه عبد لمولاه زكاة سيده . وإن
كان لنفسه انبنى على ملك العبد ، على ما تقدم في أول كتاب الزكاة .

فائدة : إذا كان المعدن بدار الحرب ، ولم يقدر على إخراجه إلا بقوم لهم
منعة ، فقيمته تخمس بعد ربع العشر .

قوله ﴿ أَوْ مَا قِيمَتُهُ نِصَابٌ ﴾

ففيه الزكاة . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وأكثروهم قطع به .
واختار الآجروى وجوب الزكاة في قليل ذلك وكثيره . وتقدمت الرواية التي نقلها
ابن شهاب .

تنبيه : شمل قوله ﴿ مِنْ الْجَوْهَرِ وَالصُّفْرِ وَالزُّبُقِ وَالْقَارِ وَالنِّفْطِ
وَالْكُحْلِ وَالزَّرْنِيبِخِ وَسَائِرِ مَا يُسَمَّى مَعْدِنًا ﴾

قوله : المعدن المنطبع . وغير المنطبع . فغير المنطبع : كالياقوت والعقيق ،
والبنفش ، والزبرجد ، والفيروزج ، والبللور ، والموميا ، والنورة ، والمغرة ،
والكحل ، والزنيخ ، والقار ، والنفط ، والسبع ، والكبريت ، والزفت ،
والزجاج ، واليشم ، والزاج ونحوه . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

ونقل مهنا : لم أسمع في معدن القار والنفط والكحل والزرنبخ شيئا . قال ابن تيم :
وظاهره التوقف في غير المنطبع .

قلت : ذكر في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والرعاية ، والفروع وغيرهم :
الزجاج من المعدن . وفيه نظر ، لأنه مصنوع . اللهم إلا أن يوجد بعض ذلك من
غير صنع .

فائرة : ذكر الأصحاب من المعادن : الملح . وجزم في الرعاية وغيرها بأن الرخام
والبرام ونحوها معدن . وهو معنى كلام جماعة من الأصحاب . ومال إليه في الفرع .
فائرة أخرى : قال ابن الجوزي في التبصرة في مجلس ذكر الأرض : وقد
أحصيت المعادن . فوجدوها سبعة معدن .

قوله ﴿ فَفِيهِ الزَّكَاةُ فِي الْحَالِ : رُبْعُ الْعَشْرِ ﴾

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم . وهو من
المفردات . وقال ابن هبيرة في الإفصاح : قال مالك والشافعي وأحمد : في المعدن
الخمسة ، يصرف مصرف النى .

قوله ﴿ مِنْ قِيَمَتِهِ ﴾

يعنى إذا كان من غير الأثمان . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وقال
أبو الفرج بن أبي الفهم شيخ ابن تيم : يخرج من عينه ، كالأثمان .
نفيه : قوله ﴿ أَوْ مِنْ عَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ أَثْمَانًا ﴾ .

ليس هذا من كلام المصنف . وإنما زاده بعض من أجازله المصنف الإصحاح
قاله ابن منجا . وقال : إنما اقتصر المصنف على قوله « من قيمته » إما لأن الواجب
في الأثمان من جنسه ظاهر . وإما على سبيل التغليب . لأنه ذكر الأثمان . وأجناسها
كثيرة . فغلب الأكثر . انتهى .

قلت : الأول أولى ، والقيمة إنما تكون في غير الأثمان .

فائدة قوله ﴿سَوَاءٌ اسْتَخْرَجَهُ فِي دَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَاتٍ، مَا لَمْ يَتْرُكِ الْعَمَلَ
بَيْنَهَا تَرَكَ إِهْمَالٌ﴾ .

مثاله : لو تركه لمرض أو سفر ، أو لإصلاح آلة ، أو استراحة ليلاً أو نهراً
أو اشتغاله بتراب خرج بين النيلين ، أو هرب عبيده ، أو أجيره ، أو نحو ذلك مما
جرت به العادة . قال في الرعاية : أو سفر يسير . انتهى .

فلا أثر لترك ذلك . وهو في حكم استمراره في العمل . قال الأصحاب : إن
أهمله وتركه . فلكل مرة حكم [قال ابن منجا : وجه الإهمال إن لم يكن عذر
وإلا فعدن] .

قوله ﴿وَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهَا إِذَا كَانَتْ أَثْمَانًا إِلَّا بَعْدَ السَّبكِ
والتَّصْفِيَةِ﴾ .

وذلك لأن وقت الإخراج منها بعد السبك والتصفية . ووقت وجوبها إذا
أحرز . على الصحيح من المذهب . جزم به في المستوعب ، وابن تيم وغيرهما . وقدمه
في الفروع . وجزم المصنف في الكافي ، والمجد في شرحه : أن وقت وجوبها بظهوره
كالثمرة بصلاحها . قال في الفروع : ولعل مراد الأولين : استقرار الوجوب .

فوائد

الأولى : لا يحتسب بمؤنة السبك والتصفية ، على الصحيح من المذهب ،
كمؤنة استخراجه . وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل : يحسب النصاب بعدها
الثانية : إن كان عليه دين احتسب به ، على الصحيح من المذهب . قال في
الفروع : احتسب به في ظاهر المذهب . وجزم به المصنف في المغنى ، والمجد
في شرحه . قال الشارح : احتسب به على الصحيح من المذهب . كما يحتسب بما
على الزرع ، على ما تقدم في كتاب الزكاة .
وأطلق في السكافي وغيره : أنه لا يحتسب به ، كمؤنة الحصاد والزراعة .

الثالثة : لا يضم جنس من المعدن إلى جنس آخر ، على الصحيح من المذهب اختاره القاضى وغيره . وقدمه فى الفروع .

وقيل : يضم . اختاره بعض الأصحاب . قال ابن تيميم : وهو أحسن .
وقيل : يضم إذا كانت متقاربة : كقار ، ونفط ، وحديد ، ونحاس . وجزم به فى الإفادات . وقال المصنف : والصواب - إن شاء الله تعالى - إن كان فى المعدن أجناس من غير الذهب والفضة : ضم بعضها إلى بعض ، لأن الواجب فى قيمتها . فاشتبهت الفروض .

الرابعة : فى ضم أحد النقيدين إلى الآخر الروايتان الاثنتان ، نقلاً ومذهباً . قاله المصنف والشارح .

الخامسة : لو أخرج نصاباً من نوع واحد من معادن متفرقة : ضم بعضه إلى بعض كالزرع من مكانين . وإن أخرج اثنتان نصاباً فقط ، فأخراجهما للزكاة مبنى على خلطة غير السائمة على ما تقدم .

قوله ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِيمَا يُخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ مِنَ اللَّوْثِ وَالْمَرْجَانِ وَالْعَنَبِرِ وَنَحْوِهِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . نص عليه . وجزم به فى الوجيز وغيره . وقدمه ابن تيميم والناظم ، والفروع . وقال : اختاره الخرقى ، وأبو بكر . واختاره أيضاً : المصنف ، والشارح ، وغيرهم . قال فى تجريد العناية : لا زكاة فيه فى الأظهر . قال ابن منبجا فى شرحه : هذا المذهب .

وعنه فى الزكاة . قال فى الفروع : نصره القاضى ، وأصحابه . قال ناظم المفردات : هو المنصور فى الخلاف . قال فى الرعايتين ، والحاويين : زكاه على الأصح . وجزم به فى المبهج ، وتذكرة ابن عقيل ، وابن عبدوس ، والإفادات ، وقدمه فى الخلاصة ، والمحزر ، وناظم المفردات - وهو منها - وأطلقهما فى الهداية ،

وخصال ابن البنا ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادى ،
والتلخيص ، والفائق ، والبلغة . وأطلقهما فى الكافى فى غير الحيوان .

وقيل : يجب فى غير الحيوان . جزم به بعضهم كصيد البر . وقدمه فى الكافى .
ونص أحمد التسوية بين ما يخرج من البحر .

فأمره : مثل فى الهداية ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والهادى ، والمحرم ،
والإفادات ، وغيرهم : بالمسك والسك .

فعلى هذا : يكون المسك بحرياً . وذكر أبو يعلى الصغير : أنه يرى فيه الزكاة .
قال فى الفروع : كذا قال ، ثم قال : وكذا ذكره القاضى فى الخلاف .

يؤيده من كلام أحمد : أن فى الخلاف - بعد ذكر الروايتين - قال : وكذلك
السك والمسك . نص عليه فى رواية الميمونى . فقال : كان الحسن يقول : فى
المسك إذا أصابه صاحبه : الزكاة . شبهه بالسك إذا اصطاده وصار فى يده مائتا
درهم . وما أشبهه . فظاهر كلامهم على هذا : لا زكاة فيه . ولعله أولى . انتهى
كلام صاحب الفروع .

وفصل القاضى فى الجامع الصغير ، والناظم : بين ما يخرج من البحر ، وبين
المسك . كما قاله القاضى فى الخلاف . وقال فى الرعاية الكبرى : ومن أخرج من
البحر كذا وكذا ، أو أخذ مما قذفه البحر من عنبر وعود وسك . وقيل : ومسك
وغير ذلك انتهى .

وقطع فى باب زكاة الزرع والثمار : أنه لا زكاة فى المسك . كما تقدم .
قلت : قد تقدم فى باب إزالة النجاسة : أن المسك سرة الغزال ، على الصحيح
وقال ابن عقيل : دم الغرلان . وقيل : من دابة فى البحر لها أنياب .
فيكون من مثل بالمسك من الأصحاب مبنى على هذا القول أو هم قائلون به .
قوله ﴿ وَفِي الرِّكَازِ أَلْخُمْسِ ، أَيْ نَوْعَ كَانَ مِنَ الْمَالِ ، قَلَّ أَوْ كَثُرَ ﴾
هذا المذهب ، وعليه الأصحاب .

ووجه في الفروع تخريجاً : لا يجب في قليله إذا قلنا : إن المخرج زكاة .
فأثره : يجوز إخراج الخمس منه ومن غيره . على الصحيح من المذهب .
وعليه جماهير الأصحاب . وقال القاضي في موضع : يتعين أن يخرج منه .
فعلى هذا : لا يجوز بيعه قبل إخراج خمسة . قاله في الفروع ، والرايتين ،
والحاويين ، وغيرهم .

قوله ﴿ لأهل النِّفَى ﴾ .

هذا المذهب . اختاره ابن أبي موسى ، والقاضي في التعليق ، والجامع ، وابن
عقيل ، والشيرازي ، والمصنف ، والشارح ، وابن منجا في شرحه . وقال : هو
المذهب . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته ، والممنتخب . وقدمه في الهداية ،
والخلاصة ، والكافي ، والنظم ، والرايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ، وتجريد
العناية . وصححه المجد في شرحه .

وعنه أنه زكاة . جزم به الخرقى ، وصاحب المنور . وقدمه في مسبوك
الذهب ، والبلغة ، والحرر ، وابن تيم ، والفائق ، وشرح ابن رزين . وأطلقهما
في الفروع ، والمذهب ، والإفصاح ، والمستوعب ، والتلخيص ، والزرکشی . وقال
في الإفادات : لأهل الزكاة أو النِّفَى .

فعلى المذهب : يجب أن يخمس كل أحد وجد ذلك ، من مسلم أو ذمي ،
ويجوز لمن وجده تفرقة بنفسه ، كما إذا قلنا : إنه زكاة . نص عليه . وجزم به في
الكافي وغيره . وقاله القاضي وغيره . وقدمه في الفروع ، والرعاية الكبرى ،
والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ، وغيرهم .

وعنه لا يجوز . وهو تخريج في المغنى . قدمه المجد في شرحه وغيره ، كخمس
الغنيمة والنِّفَى . وأطلقهما ابن تيم .

فعلى الأول : يعتبر في إخراج النية .

واختار ابن حامد : يؤخذ الركاز كله من الذمي لبيت المال ، ولا خمس عليه .

وعلى القول بأنه زكاة : لا تجب على من ليس من أهلها ، لكن إن وجدته عبده فهو لسيده ككسبه ، ويمسكه المسكاتب ، وكذا الصبي ، والمجنون . ويخرجه عنهما وليهما .

وصحح بعض الأصحاب القول بأنه زكاة ووجوبه على كل واحد . وهو تخريج في التلخيص . نقله عنه الزركشي . ولم أره في النسخة التي عندي . وجزم به في المغني ، والشرح ، وصححاه . وجعلنا الأول تخريجاً لهما . وقدمه ابن رزين .

فوائد

الأولى : يجوز للإمام رد سائر الزكوات على من أخذت منه إن كان من أهلها ، على الصحيح . اختاره القاضي وغيره . وقدمه المجد في شرحه ونصره ، وصاحب الحاويين [والرايعتين] .

قلت : وهو الصواب .

وجزم به في التلخيص ، والبلغة . لأنه أخذها بسبب متجدد ، كإرثها أو قبضها من دين ، بخلاف مالو تركها له . لأنه لم يبرأ منها . نص عليه . وعنه لا يجوز اختاره أبو بكر . وذكره في المذهب .

قال ابن تيم : يجوز في رواية . وأطلقهما في الفروع .

وقال القاضي في موضع من الجرد : لا يجوز ذلك . ذكره في الركاذ والعشر . وحكى أبو بكر ذلك عن أحمد في زكاة الفطر . وكذا الحكم في صرف الخمس إلى واجده - إذا قلنا : إنه زكاة - فيقبضه منه . ثم يرده إليه . وأطلقهما في الفروع ، والرعاية الكبرى .

وقيل : يجوز رد خمس الركاذ فقط . جزم به ابن تيم .

وأما إذا قلنا : خمس الركاذ فيء ، فإنه يجوز تركه له قبل قبضه منه ، كالخراج على الصحيح من المذهب . قال في الرايعتين : في الأقيس . وقدمه ابن تيم : والفروع .

وعنه لا يجوز ذلك . اختاره أبو بكر .

الثانية : يجوز للإمام رد خمس النية في الغنيمة ، على الصحيح من المذهب
اختاره القاضى في الخلاف ، وابن عقيل . قال فى الفروع : له ذلك فى الأصح .
وصححه المجد فى شرحه .

وقيل : ليس له ذلك . واختاره القاضى فى المجد . وأطلقهما فى الرعاية ،
ومختصر ابن تيم . وذكر بعضهم الغنيمة أصلاً للمنع فى النية . وذكر الخراج أصلاً
للجواز فيه .

الثالثة : المراد بمصرف النية هنا : مصرف النية المطلق للمصالح كلها . فلا
يختص بمصرف خمس الغنيمة .

تغييره

أمرهما : قوله ﴿ وَبَاقِيهِ لَوَاجِدِهِ ﴾

مراده : إن لم يكن أجيراً فى طلب الركاز ، أو استأجره لحفر بئر يوجد فيه
الركاز . ذكره الزركشى وغيره . لأنه ليس له إلا الأجرة .

الثاني : قوله ﴿ وَبَاقِيهِ لَوَاجِدِهِ إِنْ وَجَدَهُ فِي مَوَاتٍ ، أَوْ أَرْضٍ
لَا يَعْلَمُ مَالِ كَثَا ﴾

وكذا إن وجدته فى ملكه الذى ملكه بالاحياء ، أو فى شارع أو طريق
غير مسلوک ، أو قرية خراب ، أو مسجد . وكذا لو وجدته على وجه الأرض بلا نزاع
فى ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ عَلِمَ مَالِ كَثَا ، أَوْ كَانَتْ مُتَقَلَّةً إِلَيْهِ بَهِيمَةً ، أَوْ يَنْعٍ ،
أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . فَهُوَ لَوَاجِدِهِ أَيْضًا ﴾ .

هذا المشهور فى المذهب . سواء ادعاه واجده أو لا . قال فى الفروع : هذا
أشهر . قال الزركشى : هذا نص الروايتين . واختاره القاضى فى التعليق . وجزم

به في الوجيز . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، وابن تميم ، والخلاصة ، وشرح ابن رزين . وصححه المصنف ، والشارح .

وعنه أنه للمالكها ، أو لمن انتقلت عنه إن اعترف به . وإلا فهو لأول مالك ، يعنى على هذه الرواية : إذا لم يعترف به من انتقلت عنه : فهو لمن قبله ، إن اعترف به . وإن لم يعترف به : فهو لمن قبله كذلك ، إلى أول مالك . فيكون له ، سواء اعترف به أولا ، ثم لورثته إن مات . فإن لم يكن له ورثة فليت المال . وأطلقها في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والفائق .

وعنه رواية ثالثة : يكون للمالك قبله إن اعترف به . فإن لم يعترف به ، أو لم يُعرف الأول : فهو لواجده . على الصحيح . وقيل : لبيت المال .

فعلى المذهب : إن ادعاه المالك قبله بلا بينة ولا وصف : فهو له مع يمينه . جزم به أبو الخطاب ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم . وقدمه في الرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم . وعنه لواجده . وأطلق بعضهم وجهين . فإن ادعاه بصفة وحلف فهو له .

وعلى الرواية الثانية : إن ادعاه واجده فهو له . جزم به بعض الأصحاب . قال في الفروع : وظاهر كلام جماعة لا يكون له .

وعلى الرواية الثالثة : إن انتقل إليه الملك إرثا فهو ميراث . فإن أنكر الورثة أنه لموروثهم ، فهو لمن قبله على ما سبق . وإن أنكر واحد سقط حقه فقط .

فوائد

منها : متى دفع إلى مدعيه بعد إخراج خمسة : غرم واجده بدله ، إن كان إخراج باختياره . وإن كان الإمام أخذه منه قهراً غرمة الإمام ، لكن هل هو من ماله ، أو من بيت المال ؟ فيه الخلاف [قاله في الفروع] قدمه في الرعايتين . وهو ظاهر ما جزم به في الحاويين : أنه من مال الإمام . وذكر أبو المعالي : أنه إذا خمس ركازاً فادعى بينة : هل لواجده الرجوع ، كركاة معجلة ؟ .

ومنها : مثل ذلك الحكم لو وجد الركاز في ملك آدمى معصوم . فيكون
لواجده ، على الصحيح من المذهب عند الأكثرين . فإن ادعاه صاحب الملك .
ففى دفعه إليه بقوله خلاف المتقدم . وعنه هو لصاحب الملك . قال الزركشى
وقطع صاحب التلخيص - تبعاً لأبى الخطاب فى الهداية - أنه لملك الأرض .
وعنه إن اعترف به ، وإلا فعلى ما سبق .

ومنها : لو وجد لقطة فى ملك آدمى معصوم . فواجدها أحق بها ، على الصحيح
قدمه ابن تيم ، وصاحب الفائق ، والرعايتين ، والحاويين ، والمجد فى شرحه .
وقال : نص عليه فى رواية الأثرم . وهو الذى نصره القاضى فى خلافه . ولذلك
ذكره فى الجرد فى اللقطة . ولم يذكر فيه خلافا انتهى .

وعنه هى لصاحب الملك بدعواه بلاصفة . لأنها تبع للملك . حكاهما القاضى ،
والمجد فى محرره وغيرهما . وقدمه ابن رزين فى شرحه . وأطلقهما فى الحرر ، والفروع .
وكذا حكم المستأجر إذا وجد فى الدار المؤجرة ركازاً أو لقطة ، على الصحيح .
وعنه صاحب الملك : أحق باللقطة .

فلو ادعى كل واحد من مُكْرٍ ومكْتَرٍ : أنه وجده أولاً . أو أنه دفنه . فوجهان .
وأطلقهما فى التلخيص ومختصر ابن تيم ، والرعايتين . والحاويين . وكذا فى المعنى ،
والشرح . وقدم ابن رزين فى شرحه : أن القول قول المكبرى .

قلت : الصواب أن القول قول المستأجر .

وعليهما مَنْ وصفه صفة واحدة . نص عليه فى رواية الفضل . وكذا لو عادت
الدار إلى المكبرى ، وقال : دفنته قبل الإجارة ، وقال المكبرى : أنا وجدته ، عند
صاحب التلخيص . وتبعه ابن تيم ، وابن حمدان ، وصاحب الفروع .

قلت : الصواب أن القول قول المستأجر .

ومنها : لو وجده من استؤجر لحفر شئ ، أو هدمه . فعلى ما سبق من الخلاف
على الصحيح . جزم به المصنف ، والشارح وغيرهما .

وقيل : هو لمن استأجره . جزم به القاضى فى موضع . وأطلقهما فى الفروع ،
ومختصر ابن تيم .

وذكر القاضى فى موضع آخر : أنه لو أجده ، فى أصح الروايتين . قال ابن
رزين : هو للأجير . نص عليه .

والثانية : للمالك . وقدم فى الرعايتين ، والحاويين : أنه لقطة ، ثم قال :
وعنه ركاز يأخذه واجده . وعنه رب الأرض .

ومنها : لودخل دار غيره بغير إذنه فحفر لنفسه ، فقال القاضى فى الخلاف :
لا يتمتع أن يكون له ، كالطائر والظبي . انتهى .

ومنها : المعبر والمستعير كمكر ومكتر . قدمه فى الفروع . وجزم فى الرعايتين
وتبعه فى الحاويين : أنهما كبائع مع مشتر . يقدم قول صاحب اليد . قال فى
الفروع : كذا قال . وذكر القاضى الروايتين السابقتين ، إن كان لقطة . نقل الأثرم
لا يدفع إلى البائع بلا صفة . وجزم به فى المجرد . ونصره فى الخلاف .

وعنه بلى ، لسبق يده . قال : وبهذا قال جماعة .

قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضِ حَرْبِي مَلَكَهُ ﴾ .

يعنى أنه ركاز . وهذا المذهب ، من حيث الجملة . وعليه جماهير الأصحاب
وهو من المفردات . ونص عليه .

وقيل : هو غنيمة . خرجه المجد فى شرحه من قولنا : الركاز فى دار الإسلام
للمالك . وخرجه المصنف ، والشارح ، مما إذا وجدته فى بيت أو خرابة .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ لَا يَقْدِرَ عَلَيْهِ إِلَّا بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ .

يعنى لهم منعة . فيكون غنيمة . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به
فائز : قال المجد فى شرحه ، وغيره : فى المدفون فى دار الحرب : هو كسائر
مالهم المأخوذ منهم . وإن كانت عليه علامة الإسلام .

قال المصنف في المغني : إن وجد بدارهم لقطة من متاعنا : فكدارنا ، ومن متاعهم : غنيمة . ومع الاحتمال تُعرف حولاً بدارنا ، ثم تجعل في الغنيمة . نص عليه احتياطاً .

وقال ابن الجوزي في المذهب في اللقطة ، في دفن موات عليه علامة الإسلام : لقطة ، وإلا ركاز . قال في الفروع : ولم يفرق بين دار ودار . ونقل إسحاق : إذا لم تكن سكة المسلمين فالتمس . وكذا جزم في عيون المسائل ما لا علامة عليه ركاز .

وألقى الشيخ تقي الدين بالمدفون حكماً الموجود ظاهراً . كجراب جاهلي ، أو طريق غير مسلول .

قوله ﴿ وَالرُّكَازُ مَا وَجِدَ مِنْ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عِلَامَتُهُمْ ﴾ بلا نزاع . وكذا لو كان عليه علامة من تقدم من الكفار في الجملة ، في دار الإسلام ، أو عليه ، أو على بعضه علامة كفر فقط . نص عليه . قوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِ عِلَامَةُ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ عِلَامَةٌ أَيْضًا : فَهُوَ لِقِطَّةٌ ﴾ .

إذا كان عليه علامة المسلمين فهو لقطة . وكذا إن كان على بعضه علامة المسلمين . وإن لم يكن عليه علامة : فالمذهب أيضاً أنه لقطة ، وعليه الأصحاب . ونقل أبو طالب في إنباء نقد ، إن كان يشبه متاع العجم . فهو كنز . وما كان مثل العرق فعدن ، وإلا فلقطة .

باب زكاة الأثمان

قوله ﴿وَهِيَ الذَّهَبُ ، وَالْفِضَّةُ . وَلَا زَكَاةُ فِي الذَّهَبِ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ مِثْقَالًا . فَيَجِبُ فِيهِ نِصْفُ مِثْقَالٍ ، وَلَا فِي الْفِضَّةِ حَتَّى تَبْلُغَ مَائَتَيْ دِرْهَمٍ . فَيَجِبُ فِيهَا خُمْسُ دَرَاهِمٍ﴾ .

مراده : وزن مائتي درهم . وهو المذهب . وعليه الأصحاب . إلا الشيخ تقي الدين ، فإنه قال : نصاب الإثمان : هو المتعارف في كل زمن من خالص ومنغشوش ، وصغير وكبير . وكذا قال في نصاب السرقة وغيرها . وله قاعدة في ذلك

فأمرناه

إمراهما : « المتقال » وزن درهم وثلاثة أسباع درهم . ولم يتغير في جاهلية ولا إسلام . والاعتبار بالدرهم الإسلامي الذي وزنه ستة دوانق ، والعشرة سبعة مثاقيل . وكانت الدراهم في صدر الإسلام صنفين « سوداء » زنة الدرهم منها ثمانية دوانق ، و « طبرية » زنة الدرهم منها أربعة دوانق . فجمعهما بنو أمية وجعلوا الدرهم ستة دوانق .

والحكمة في ذلك : أن الدراهم لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام . فرأى بنو أمية صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه . فجمعوا أكبرها وأصغرها ، وضربوا على وزنها .

وقال في الرعاية . وقيل : زنة كل مثقال اثنان وسبعون حبة شعير متوسطة ، وزنة كل درهم إسلامي : خمسون حبة شعير وخمسا حبة شعير متوسطة . انتهى . وقيل : المثقال اثنان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة وعشر عشر حبة .

الثانية : الصحيح من المذهب : أن الفلوس كعروض التجارة فيما زكاته القيمة . قدمه في الفروع .

وقيل : لازكاة فيها . اختاره جماعة . منهم : الحلواني . وقدمه في الرايتين .
فقال : والفلس أتمان . ولا تركى . وقدمه ابن تيم .
وقيل : تجب إذا بلغت قيمتها نصاباً . وقيل : إذا كانت رائجية . وأطلق في
الفروع ، إذا كانت نافقة وجهين . ذكره في باب الربا .
وقال المجد في شرحه : فيها الزكاة إذا كانت أتماناً رائجية ، أو للتجارة .
وبلغت قيمتها نصاباً في قياس المذهب . وقال أيضاً : لا زكاة فيها إن كانت
للفنقة . وإن كانت للتجارة : قومت كعروض .
وقال في الحاوى الكبير : والفلس عروض . فتزكى إذا بلغت قيمتها نصاباً ،
وهى نافقة . وقال في الحاوى الصغير : والفلس ثمن في وجه . فلا تركى .
وقيل : سلع . فتزكى إذا بلغت قيمتها نصاباً وهى رائجية . وكذا قال في
الرايتين . ثم قال في الكبرى ، وقيل : في وجوب رائجية وجهان . أشهرهما : عدمه ،
لأنها أتمان .

قلت : ويحتمل الوجوب إذن .
وإن قلنا : عرض فلا . إلا أن تكون للتجارة .
قوله ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِي مَغْشُوشِهَا ، حَتَّى يَبْلُغَ قَدْرَ مَا فِيهِ نَصَابًا ﴾ .
يعنى حتى يبلغ الخالص نصاباً . وهو المذهب . وعليه الجمهور . وجزم به
كثير منهم . وحكى ابن حامد في شرحه وجهاً : إن بلغ مضروب به نصاباً زكاه .
قال في الفروع : وظاهره لو كان الغش أكثر . وتقدم اختيار الشيخ تقي الدين
قريباً من ذلك . وقال أبو الفرج الشيرازى : يقوم مضروب به كالعروض .
قوله ﴿ فَإِنْ شَكَّ فِيهِ خَيْرٌ بَيْنَ سَبْكِهِ وَبَيْنَ الْإِخْرَاجِ ﴾ .
يعنى لو شك : هل فيه نصاب خالص ؟ فإن لم يسبكه استظهر ، وأخرج
ما يحزته بيقين . وهذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وقيل : لازكاة فيه مع الشك ، هل هو نصاب أم لا ؟ .

فوائد

إحصائها : لو كان من المغشوش أكثر منه نصاب خالص ، لكن شك في قدر الزيادة . فإنه يستظهر ويخرج ما يحزئه بيقين . فلو كان المغشوش وزن ألف ذهباً . فضة ستمائة من أحدها ، وأربعمائة من الأخرى . زكى ستمائة ذهباً وأربعمائة فضة . وإن لم يحز ذهباً عن فضة . زكى ستمائة ذهباً وستمائة فضة .

الثانية : إذا أردت معرفة قدر غشه . فضع في ماء ذهباً خالصاً بوزن المغشوش وعلم قدر علو الماء ، ثم ارفعه ، ثم ضع فضة خالصة بوزن المغشوش وعلم علو الماء . ثم ضع المغشوش وعلم علو الماء ، ثم امسح ما بين الوسطى والعلوية وما بين الوسطى والسفلى . فإن كان المسوحيان سواء : فنصف المغشوش ذهب ، ونصفه فضة . وإن زاد أو نقص فبحسابه .

الثالثة : قال أصحابنا : إذا زادت قيمة المغشوش بصناعة الغش : أخرج ربع عشره ، كحلى الكراء إذا زادت قيمته لصناعته .

الرابعة : لو أراد أن يزكى المغشوشة منها . فإن علم قدر الغش في كل دينار جاز . وإلا لم يحزه إلا أن يستظهر ، فيخرج قدر الزكاة بيقين . وإن أخرج مالا غش فيه كان أفضل . وإن أسقط الغش وزكى على قدر الذهب جاز . ولا زكاة في غشها ، إلا أن تكون فضة وله من الفضة ما يتم به نصاباً ، أو نقول برواية ضمه إلى الذهب . زاد الجدد : أو يكون غشها للتجارة .

قوله ﴿ وَيُخْرِجُ مِنَ الْجَيِّدِ الصَّحِيحِ مِنْ جِنْسِهِ ﴾ .

هذا مما لا نزاع فيه . فإن أخرج مكسراً أو بهرجاء - وهو الردى - زاد قدر ما بينهما من الفضل . نص عليه . وكذا لو أخرج مغشوشاً من جنسه . وهذا المذهب المنصوص عن أحمد . وعليه أكثر الأصحاب .

وقيل : يحزى المغشوش ، ولو كان من غير جنسه .

وقيل : يجب المثل . اختاره فى الانتصار . واختاره فى الجرد فى غير مكسر
عن صحيح . قاله فى الفروع . وقال ابن تميم : وإن أخرج عن صحاح مكسرة ، وزاد
بقدر ما بينهما : جاز على الأصح . نص عليه . وإن أخرج عن جياذ بهرجا بقيمة
جياذ : فوجهان . أحدهما : يحزى ، والثانى : لا يحزى . ولا يرجع فيما أخرج .
قاله القاضى . وقيد بعضهم الوجهين بما عينه لامن جنسه . انتهى .

فأمره : يخرج عن جديد صحيح وردى من جنسه . ويخرج من كل نوع
بحصته على الصحيح من المذهب .

وقيل : إن شق - لكثرة الأنواع - أخرج من الوسط كالمشقة . جزم به
المصنف . وقدمه ابن تميم .
قلت : وهو الصواب .

ولو أخرج عن الأعلى من الأدنى ، أو من الوسط - وزاد قدر القيمة - جاز .
نص عليه ، وإلا لم يحز . على الصحيح من المذهب . جزم به جماعة من الأصحاب .
منهم : ابن تميم ، وابن حمدان . وقدمه فى الفروع . قال فى الفروع : وظاهر كلام
جماعة وتعليقهم أنها كعشوش عن جيد ، على ما تقدم .

وإن أخرج من الأعلى بقدر القيمة دون الوزن لم يحزه . ويحزى قليل القيمة
عن كثيرها مع الوزن ، على الصحيح من المذهب . وقيل : وزيادة قدر القيمة .
قوله ﴿ وَهَلْ يُضْمُّ الذَّهَبَ إِلَى الْفِضَّةِ فِي تَكْمِيلِ النَّصَابِ ، أَوْ يُخْرَجُ
أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والتلخيص
والبلغة ، والشرح ، والنظم .

أما ضم أحد النقيدين إلى الآخر فى تكميل النصاب : فالصحيح من المذهب :
الضم . وعليه أكثر الأصحاب . قال فى الفروع : اختاره الأكثر . قال الزركشى :
اختارها الخلال ، والقاضى ، وولده ، وعامة أصحابه . كالشريف ، وأبى الخطاب فى

خلافهما ، والشيرازي ، وابن عقيل في التذكرة ، وابن البناء . انتهى .

قلت : ونصره في الفصول . واختاره المجد في شرحه .

قال ابن رزين في شرحه : هذا أظهر . وجزم به في الإيضاح ، والوجيز ، والمنور ، والإفادات ، والهادي . وصححه في التصحيح . وقدمه في الحاويين ، والخلاصة ، والمحزر .

والرواية الثانية : لا يضم . قال المجد : يروى عن أحمد : أنه رجع إليها أخيراً واختاره أبو بكر في التنبيه مع اختياره في الحبوب الضم . قال في الفائق : ولا يضم أحد النقاد إلى الآخر ، في أصح الروايتين . وهو المختار . انتهى . قال ابن منبج في شرحه : هذه أصح . وهو ظاهر مانصره المصنف في المغنى . وجزم به في المنتخب وقدمه في الكافي ، وابن تيم ، والرعايتين . وهذا يكون المذهب على المصطلح . وأطلقهما في الفروع ، والزركشى .

وأما إخراج أحدهما عن الآخر : فالصحيح من المذهب الجواز . قال في الفائق : ويجوز في أصح الروايتين . قال المصنف : وهى أصح . ونصره الشريف أبو جعفر في رهوس المسائل والشارح . وصححه في التصحيح ، والحاوي الكبير . وجزم به في الإفادات . وقدمه ابن تيم وغيره . قلت : وهو الصواب .

والرواية الثانية : لا يجوز . جزم به في المنتخب . وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والرعايتين . واختاره أبو بكر ، كما اختار عدم الضم . ووافق أبو الخطاب ، وصاحب الخلاصة هنا . وخالفاه في الضم . فاختارا جوازه .

وصحح المصنف والشارح جواز الإخراج . ولم يصححا شيئاً في الضم . وصحح في الفائق عدم الضم . وصحح جواز إخراج أحدهما عن الآخر . كما تقدم عنه .

قال ابن تيم : وعنه لا يجوز . واختلف أصحابنا في ذلك . فمنهم من بناء على الضم ، ومنهم من أطلق انتهى .

قلت : بناهما على الضم في السكافي ، والمستوعب .
قل في الحاويين : وهل يجزىء مطلقاً إخراج أحد النقيدين عن الآخر ،
أو إذا قلنا بالضم ؟ على وجهين . وقال في الفروع - بعد ذكر الروائتين - وعنه
يجزىء عما يضم . وأطلق الروائتين في الفصول ، والحاوي الصغير . وروى عن
ابن حامد : أنه يخرج ما فيه الأحظ للفقراء .

فعلى المذهب : هل يجوز إخراج الفلوس ؟ على وجهين . وأطلقهما في الفروع ،
وابن تميم ، والمجد في شرحه ، والفائق ، والحاويين ، والرايعيتين . وقال : قلت :
إن جعلت ثمناً جاز ، وإلا فلا . وتقدم أنه قدم أنها أثمان .

وقال في الحاويين - بعد أن حكى الخلاف في إجزاء أحد النقيدين - مطلقاً
أو إذا قلنا بالضم . وعليهما يخرج إجزاء الفلوس .

وقال في الرايعيتين : وعنه يجوز إخراج أحدهما عن الآخر بالحساب ، مع الضم .
وقيل : وعنده مطلقاً . وفي إجزاء الفلوس عنها إذن مع الإخراج المذكور وجهان .
قوله ﴿ وَيَكُونُ الضَّمُّ بِالْأَجْزَاءِ ﴾ .

يعنى إذا قلنا : بالضم في تسكيل النصاب . والصحيح من المذهب : أن الضم
يكون بالاجزاء كما قدمه المصنف ، وعليه أكثر الأصحاب . منهم القاضي في تعليقه
وجامعه ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافيهما ، والمصنف ، والشارح . وجزم
به في الوجيز ، والمنور . وقدمه في الفروع ، والسكافي في الرايعيتين ، والحاويين ،
والفائق ، والزركشى ، والمستوعب ، والهداية ، والخلاصة ، والتلخيص ،
والبلغة ، والشرح ، وغيرهم .

وقيل : بالقيمة فيما فيه الحظ المساكين ، يعنى يكمل أحدهما بالآخر بما هو
أحظ للفقراء من الاجزاء أو القيمة . وهو رواية عن أحمد . وذكرها القاضي
وغیره . قاله في الفروع . وقال الزركشى : وعن القاضي - أظنه في المجرى - أنه
قال : قياس المذهب ، أنه يعتبر الأحظ للمساكين .

فعلى هذا : لو بلغ أحدهما نصاباً ضم إليه ما نقص عنه في أصح الوجهين .
وعنه يكون الضم بالقيمة مطلقاً . ذكرها القاضي أبو الحسين ، وصاحب الرعاية
إلى وزن الآخر . فيقوم الأعلى بالأدنى .
وعنه يضم الأقل منهما إلى الأكثر . ذكرها المجد في شرحه . فيقوم بقيمة
الأكثر . نقلها أبو عبد الله النيسابورى .

فائدتاه

إبراهيم : في فوائد الخلاف : لو كان معه مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة
درهم : ضما . وإن كانت قيمتها دون مائة درهم : ضما ، على غير رواية الضم بالقيمة .
ولو كانت الدنانير ثمانية ، قيمتها مائة درهم : ضما على غير رواية الضم بالأجزاء ،
وإن لم تبلغ قيمتها مائة درهم فلا ضم .

الثانية : يضم جيد كل جنس إلى رديئه ويضم مضروبه إلى تبره .

قوله ﴿ وَتُضْمُّ قِيَمَةُ الْعُرُوضِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في المستوعب ، والشارح ، والمصنف في كتبه . وقال :

لا أعلم فيه خلافاً .

فائدة : لو كان معه ذهب وفضة وعروض ، ضم الجميع في تكميل النصاب
قاله المصنف في المغنى ، والسكاكى ، والشارح ، وغيرهما . وقدمه ابن تيميم ، وابن
حمدان وغيرهما . وجعله المجد في شرحه أصلاً لرواية ضم الذهب إلى الفضة .

قال في الفروع : اعترف المجد أن الضم في الذهب والفضة كعروض التجارة ،
قال : فيلزم حينئذ التخريج من تسويته بينهم . لأن التسوية مقتضية لاتحاد الحكم
وعدم الفرق . قال : وجزم بعضهم - أظنه أبا المعالى بن منبج - بأن ما قوم به
العروض ، كذاضٍ عنده . ففى ضمه إلى غير ما قوم به الخلاف السابق .

وقال ابن تيميم : وتضم العروض إلى أحد النقيدين ، بلغ كل واحد منهما

نصاًباً أولاً . وإن كان معه ذهب وفضة ، وعروض ، السكل للتجارة : ضم الجميع .
وإن لم يكن النقد للتجارة : ضم العروض إلى إحدیهما ، وفيه وجه يضم إليهما .
وكذا قال فی الرعاية . وزاد - بعد القول الثاني - إن قلنا : يضم الذهب إلى
الفضة . قال فی الفروع : كذا قال .

قوله ﴿ وَلَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ الْمَعْدِّ لِلِاسْتِعْمَالِ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . وعنه تجب فيه الزكاة . قال فی
الفائق : وهو المختار نظراً . وعنه تجب فيه الزكاة إذا لم يُعرَّ ولم يلبس .
وقال القاضي فی الأحكام السلطانية : نقل ابن هانئ « زكاته عاريته » وقال :
هو قول خمسة من الصحابة . وذكره الأثرم عن خمسة من التابعين . وجزم به فی
الوسيلة وذكره المصنف فی المغنى ، والمجد فی شرحه جواباً .

تغييره

أمرهما : قوله « وَلَا زَكَاةَ فِي الْحُلِيِّ الْمُبَاحِ » للرجل والمرأة إذا أعد للبس المباح
أو الإغارة . وهو صحيح . وكذا لو اتخذ من يحرم عليه ، كرجل يتخذ حلئ النساء
لإغارتهم ، أو امرأة تتخذ حلئ الرجال لإغارتهم . ذكره جماعة . منهم القاضي فی
المجرد ، وابن عقيل فی الفصول ، وصاحب المستوعب ، والمصنف ، والمجد وغيرهم .
وقال بعض الأصحاب : لازكاة فيه ، إلا أن يقصد بذلك الفرار من الزكاة
قال فی الفروع : ولعله مراد غيره . وهو أظهر . ووجه احتمالاً لا يعدم وجوب
الزكاة ولو قصد الفرار منها . وحكى ابن تيميم : أن أبا الحسن التيمي قل : إن اتخذ
رجل حلئ امرأة : ففي زكاته روايتان ، وحكماها فی الفائق . وأطلقهما .

الثاني : ظاهر كلامه : أنه سواء كان معتاداً ، أو غير معتاد وهو ظاهر كلام
جماعة . وقيد بعض الأصحاب ذلك بأن يكون معتاداً .

فائرة : أو كان الحلى ليتيم لا يلبسه : فلوليه إعارته . فإن فعل فلا زكاة .
وإن لم يعره ففيه الزكاة . نص أحمد على ذلك . ذكره جماعة . قال في الفروع :
ويأتى فى العارية : أنه يعتبر كون المعير أهلاً للتبرع .
قال : فهذان قولان ، أو أن هذا لمصلحة ماله . ويقال : قد يكون هناك
كذلك . فإن كان لمصلحة الثواب توجه خلاف ، كالقرض . انتهى .

قوله ﴿ فَأَمَّا الْحَلِيُّ الْمُحَرَّمُ ﴾

قال الشيخ تقي الدين : وكذلك المكروه انتهى .
﴿ والآنية ، وما أعد للسكراء أو النفقة ففيه الزكاة ﴾ .
تجب الزكاة فى الحلى المحرم ، والآنية المحرمة ، بلا خلاف أعلمه . وكذا
ما أعد للنفقة . أو ما أعد للفقراء ، أو القنية أو الادخار ، وحلى الصيارف .
فالصحيح من المذهب : وجوب الزكاة فيه . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه
فيما أعد للسكراء .

وقيل : ما اتخذ من ذلك لسرف أو مباحة كره . وزكى وإلا فلا . وحزم
به بعض الأصحاب . قال فى الفروع : والظاهر أنه قول القاضى ، إلا فيمن اتخذ
خواتيم . ومراده : مع نية لبس أو إعارة ، قال : وظاهر كلام الأكثر : لازكاة .
وإن كان مراده اتخاذه لسرف أو مباحة فقط . فالمذهب - قولاً واحداً - لا تجب
الزكاة . انتهى .

واختار ابن عقيل فى مفرداته ، وعمد الأدلة : أنه لا زكاة فيما أعد للسكراء ،
وقال صاحب التبصرة : لا زكاة فى حلى مباح ، لم يعد للتكسب به .

فائرة : لو انكسر الحلى وأمكن لبسه . فهو كالصحيح ، وإن لم يمكن لبسه ،
فإن لم يحتج فى إصلاحه إلى سبك وتجديد صنعة . فقال القاضى : إن نوى إصلاحه
فلا زكاة فيه كالصحيح . وحزم به المجد فى شرحه . ولم يذكر نية إصلاح ولا غيرها

وذكره ابن تميم وجها . فقال : ما لم ينوكسره فيزكيه . قال في الفروع : والظاهر أنه مراد غيره . وعند ابن عقيل يزكيه ، ولو نوى إصلاحه . وصححه في المستوعب . وجزم به المصنف . ولم يذكر نية إصلاح ولا غيرها .

وأما إذا احتاج إلى تجديد صنعة : فإنه يزكيه على الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع وغيره . قال ابن تميم : فيه وجهان . أظهرهما : فيه الزكاة . وقال في المبهم : إن كان الكسر لا يمنع من اللبس ، لم تجب فيه الزكاة . وحكى ابن تميم كلام صاحب المبهم : إن كان الكسر لا يمنع من اللبس لم تجب فيه الزكاة . فقال في الفروع : كذا حكاه ابن تميم . وإنما هو قول القاضي المذكور « لا » زائدة غلط . انتهى .

قلت : إن أراد أن ابن تميم زاد « لا » فليس كما قال . فإن ذلك في المبهم في نسخ معتمدة . وإن أراد أن صاحب المبهم زاد « لا » غلطا منه . فمن أين له أن ذلك غلط ؟ بل هو موافق لقواعد المذهب . فإن الكسر إذا لم يمنع من اللبس . فهو كالصحيح . وذلك لاركة فيه . فكذا هذا .

قوله ﴿ وَالْأَعْتَابُ بِوِزْنِهِ ﴾

إلا ما كان مباح الصناعة . فإن الاعتبار في النصاب بوزنه وفي الإخراج بقيمته الحلى المباح الصناعة عنه وعن غيره : الاعتبار في النصاب فيه : بوزنه . على الصحيح من المذهب . قال في الفروع : هذا المذهب . قال ابن رجب : هذا المشهور في المذهب . وحكاه بعض الأصحاب إجماعا .

وقيل : الاعتبار بقيمته . قال ابن رجب : اختاره ابن عقيل في موضع في فصوله . وحكى رواية . بناء على أن الحرم لا يحرم اتخاذه ، وتضمن صنعته بالكسر . وأطلقهما في التلخيص ، والبلغة .

وقيل : الاعتبار بقيمته ، إذا كان مباحا . وبوزنه إذا كان محرما . واختاره ابن عقيل أيضاً .

فعلى هذا : لو تحلى الرجل بحلى المرأة - أو بالعكس - أو اتخذ أحدهما حلياً الآخر قاصداً لبسه ، أو اتخذ أحدهما ما يباح لما يحرم عليه ، أو لمن يحرم عليه . فإنه يحرم . وتعتبر القيمة . لإباحة الصنعة في الجملة .

وجزم في البلغة في حلى الكراء باعتبار القيمة . وذكر بعضهم وجهين .
تنبيه : محل الخلاف في مباح الصناعة ، دون الحلى المباح للتجارة . فأما المباح للتجارة : فالصحيح من المذهب : أنه تعتبر قيمته . نص عليه .

فعلى هذا : لو كان معه نقد معد للتجارة . فإنه عرض يقوم بالأجزاء إن كان أحظ للفقراء ، أو نقص عن نصابه . وقال بعض الأصحاب : هذا ظاهر نقل إبراهيم بن الحارث ، والأثرم . وجزم به في الكافي وغيره .

قال المجد في شرحه : ونص في رواية الأثرم على خلاف ذلك . قال : فصار في المسألة روايتان . قال في الفروع : وأظن هذا من كلام ولده . وحمل القاضي بعض المروى عن أحمد على الاستحباب . وجزم به بعضهم . وجزم المصنف في المغنى بالأول إذا كان النقد عرضاً .

قوله ﴿ إِلَّا مَا كَانَ مُبَاحَ الصَّنَاعَةِ . فَإِنَّ الِاعْتِبَارَ فِي النَّصَابِ بِوَزْنِهِ وَفِي الْإِخْرَاجِ بِقِيَمَتِهِ ﴾

الأشهر في المذهب : أن الاعتبار في مباح الصناعة في الإخراج بقيمته . قاله في الفروع . واختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وغيرهم . قال ابن تيميم : هذا الأظهر . قال ابن رجب : اختاره القاضي وأصحابه . قال القاضي : هو قياس قول أحمد « إذا أخرج عن صحاح مكسرة يعطى ما بينهما » فاعتبر الصنعة دون الوزن ، كزيادة القيمة لنفاسة جوهره .

وقيل : تعتبر القيمة في الإخراج إن اعتبرت في النصاب . وإن لم تعتبر في النصاب لم تعتبر في الإخراج . قال أبو الخطاب : هذا ظاهر كلام الإمام أحمد . وصححه في المستوعب وغيره . وقدمه في الفروع .

فأمره : إن أخرج ربع عشره مشاعاً ، أو مثله وزناً مما يقابل جودته زيادة الصنعة جاز . وإن جبر زيادة الصنعة بزيادة في الخرج فككسرة عن صحاح ، على ما تقدم . وإن أراد كسره منع لنقص قيمته . وقال ابن تيم : إن أخرج من غيره بقدره جاز ، ولو من غير جنسه . وإن لم تعتبر القيمة لم يمنع من الكسر ولا يخرج من غير الجنس . وكذا حكم السبائك . انتهى .

قوله ﴿ وَيُبَاحُ لِلرَّجَالِ مِنَ الْفِضَّةِ الْخَاتَمُ ﴾

اتخاذ خاتم الفضة للرجل مباح . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . قال ابن رجب - في كتاب الخواتيم - هذا اختيار أكثر الأصحاب انتهى . وجزم به في التلخيص ، والشرح ، والوجيز ، والحاويين ، والرعاية الصغرى - في باب الحلى - وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وابن تيم وغيرهما . وقيل : يستحب . قدمه في الرعاية - في باب اللباس - وقدمه في الآداب . وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاويين ، في باب اللباس .

وقيل : يكره لقصد الزينة . جزم به ابن تيم . قال ابن رجب في كتاب الخواتيم : قاله طائفة من الأصحاب . وقال ابن الجوزي : النهي عن الخاتم لتمييز السلطان بما يختص به . فظاهره الكراهة إلا للسلطان .

تنبيه : قدم في الرعاية الكبرى - وجزم به في الرعاية الصغرى والحاويين - في باب اللباس : استحباب التختيم بخاتم الفضة . وجزموا في باب الحلى بإباحته . وظاهره : التناقض ، أو يكون مرادهم في باب الحلى : إخراج الخاتم من التحريم . لا أن مرادهم لا يستحب . وهذا أولى .

فوائده

منها : الأفضل للابسه جعل فضّه مما يلي كفه . لأنه - عليه أفضل الصلاة والسلام - كان يفعل ذلك . وهو في الصحيحين . وكان ابن عباس يجعله مما يلي

ظهر كفه رواه أبو داود . وكذا على بن عبد الله بن جعفر كان يفعله . رواه أبو زرعة
الدمشقي . وأكثرت الناس يفعلون ذلك .

ومنها : جواز لبسه في خنصر يده اليمنى واليسرى ، والأفضل في لبسه في إحداها
على الأخرى . قدمه في الرعاية الكبرى . وتابعه في الفروع ، والآداب الكبرى ،
والوسطى .

والصحيح من المذهب : أن التختم في اليسار أفضل . نص عليه في رواية
صالح ، والفضل بن زياد . وقال الإمام أحمد « هو أقرب وأثبت ، وأحب إلى »
وجزم به في المستوعب ، والتلخيص ، والبلغة ، وابن تيم ، والإفادات ، وغيرهم .
قال ابن عبد القوي في آدابه المنظومة : ويحسن في اليسرى كأحمد وصحبه . انتهى .
قال ابن رجب : وقد أشار بعض أصحابنا إلى أن التختم في اليمنى منسوخ ،
وأن التختم في اليسار آخر الأمرين . انتهى .

قال في التلخيص : ضعف الإمام أحمد حديث التختم في اليمنى . وهذا من
غير الأكثر الذي ذكرناه في الخطبة : أن ما قدمه في الفروع هو المذهب .
وقيل : اليمنى أفضل . قدمه في الرعاية الصغرى ، والحاويين [فلصاحب
الرعاية في هذه المسألة ثلاث اختيارات] .

ومنها : يكره لبسه في السبابة والوسطى للرجل . نص عليه . للنهي الصحيح
عن ذلك . وجزم به في المستوعب ، وغيره . وقدمه في الفروع . وقال : ولم يقيد
في الترغيب وغيره . انتهى .

قلت : أكثر الأصحاب لم يقيدوا الكراهة في اللبس بالسبابة والوسطى
للرجال . بل أطلقوا .

قال ابن رجب في كتابه : وذكر بعض الأصحاب : أن ذلك خاص بالرجال .
اتمى .

قلت : منهم صاحب المستوعب والرعاية .

وقال ابن رجب أيضاً : وظاهر كلام الأصحاب : جواز لبسه في الإبهام والبنصر . قال في الفروع : وظاهر ذلك لا يكره في غيرها ، وإن كان المختصر أفضل ، اقتصاراً على النص .

وقال أبو المعالي : الإبهام مثل السبابة والوسطى . يعني في الكراهة . قال في الفروع : من عنده . فالبنصر مثله ولا فرق .

قلت : لو قيل : بالفرق لكان متبجها . لمجاورتها لما يباح التختيم فيها ، بخلاف الإبهام لبعده واستهجانها .

ومنها : لأبأس يجعله مثقالاً وأكثر ، ما لم يخرج عن العادة . قال في الفروع : هذا ظاهر كلام الإمام أحمد ، والأصحاب .

وقال ابن حمدان - في كتبه الثلاثة - يسن جعله دون مثقال . وتابعه في الحاويين ، والآداب .

قال ابن رجب في كتابه : قياس قول من منع من أصحابنا تحلي النساء بما زاد على ألف مثقال : أن يمنع الرجل من لبس الخاتم إذا زاد على مثقال وأولى . لورود النص هنا ، وثم ليس فيه حديث مرفوع ، بل من كلام بعض الأصحاب . انتهى . ومنها : ما ذكره ابن تيميم وغيره عن القاضي أنه قال : لو اتخذ لنفسه عدة خواتيم ، أو مناطق : لم تسقط الزكاة فيما خرج عن العادة ، إلا أن يتخذ ذلك لولده ، أو عبده .

قال ابن رجب : فهذا قد يدل على منع لبس أكثر من خاتم واحد . لأنه مخالف للعادة . وهذا قد يختلف باختلاف العوائد . انتهى .

قال في الفروع : ولهذا ظاهر كلام جماعة لا زكاة في ذلك .

قال في المستوعب ، وغيره : لا زكاة في كل حلي أعد لاستعمال مباح ، قل أو أكثر ، لرجل كان أو امرأة . ثم قال : وعلى هذين القولين يخرج جواز لبس خاتمين فأكثر جميعاً .

ومنها : يستحب التختم بالعقيق ، عند صاحب المستوعب ، والتلخيص ، وابن تيميم . وقدمه في الرعاية ، والآداب . ولم يستحبه ابن الجوزي .
قال ابن رجب في كتابه : وظاهر كلام أكثر الأصحاب : لا يستحب . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في رواية منها . وقد سأله ما السنة ؟ - يعني في التختم - فقال : لم تكن خواتيم القوم إلا فضة . قال العميلي : لا يصح في التختم بالعقيق عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . وقد ذكرها كلها ابن رجب . وأعلمها في كتابه .
ومنها : فص الخاتم إن كان ذهباً ، وكان سيراً ، فإن قلنا : بإباحة يسير الذهب . فلا كلام . وإن قلنا : بعدم إباحته . فهل يباح هنا ؟ فيه وجهان .
أحدهما : التحريم أيضاً . وقد نص أحمد على منع مسمار الذهب في خاتم القصة ، في رواية الأثرم ، وإبراهيم بن الحارث . وهذا اختيار القاضي وأبي الخطاب .
والوجه الثاني : الإباحة . وهو اختيار أبي بكر عبد العزيز ، والجد ، والشيخ تقي الدين . وهو ظاهر كلام الإمام أحمد في العلم . وإليه ميل ابن رجب .
قلت : وهو الصواب . والمذهب على ما اصطالحناه .
ومنها : يكره أن يكتب على الخاتم ذكر الله : قرآن ، أو غيره . على الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
وعنه لا يكره دخول الخلاء بذلك . فلا كراهة هنا . قال في الفروع : ولم أجد في الكراهة دليلاً إلا قوله : لدخول الخلاء به . والكراهة تفتقر إلى دليل . والأصل عدمه .
قلت : وهو الصواب .

وقد ورد عن كثير من السلف : كتابة ذكر الله على خواتيمهم . ذكره ابن رجب في كتابه . وهو ظاهر قوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - حين قال للناس « إني اتخذت خاتماً ، ونقشت فيه : محمد رسول الله ، فلا ينقش أحد على نقشي » لأنه إنما نهاهم عن نقشهم « محمد رسول الله » لا عن غيره . قال في

الفروع : وظاهر ماورد : لا يكره غير ذكر الله . قال فى الرعاية : وذكّر رسوله .
قال فى الفروع : ويتوجه احتمال لا يكره ذلك .

ومنها : لا يجوز أن ينقش على الخاتم صورة حيوان . بلا نزاع . للنصوص
الثابتة فى ذلك . لكن هل يحرم لبسه ، أو يكره ؟ فيه وجهان .

أحدهما : يحرم . اختاره القاضى ، وأبو الخطاب ، وابن عقيل ، فى آخر
الفصول . وحكاها أبو حكيم النهروانى عن الأصحاب . قال ابن رجب : وهو
منصوص عن أحمد فى الثياب والخواتم ، وذكّر النص . وهو المذهب .

والوجه الثانى : يكره ، ولا يحرم . وهو الذى ذكره ابن أبى موسى .
وذكره ابن عقيل أيضاً فى كتاب الصلاة . وصححه أبو حكيم . وإليه ميل ابن رجب
ومنها : يكره للرجل والمرأة لبس خاتم حديد وصفر ونحاس ورمصاص . نص
عليه فى رواية جماعة ، منهم إسحاق . ونقل مهنا « أكره خاتم الحديد . لأنه حلية
أهل النار » .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن المراد بالكرهية هنا : كراهة
تنزيه . قال ابن رجب : عند أكثر الأصحاب . وعنه ما يدل على التحريم . نقله
أبو طالب والأثرم . قال ابن رجب : عند أكثر الأصحاب . وظاهر كلام ابن
أبى موسى : تحريمه على الرجال والنساء . وحكى عن أبى بكر عبد العزيز : أنه متى
صلى وفى يده خاتم من حديد ، أو صفر : أعاد الصلاة انتهى . وقال ابن الزاغونى
فى فتاويه : الدملاج الحديد ، والخاتم الحديد : نهى الشرع عنهما .

وأجاب أبو الخطاب عن ذلك . فقال : يجوز دملوج من حديد . قال فى
الفروع : فيتوجه مثله الخاتم ، ونحوه . ونقل أبو طالب : الرصاص لا أعلم فيه
شيئاً وله رائحة .

قوله ﴿ وَفِي حِلْيَةِ الْمِنْطَقَةِ رَوَاتَانِ ﴾ .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والتلخيص ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وابن تميم ،
والفائق ، وتجريد العناية .

إمراهما : يباح . وهو الصحيح من المذهب . جزم به في الوجيز ، والمنور .
وصححه المجد في شرحه ، وصاحب التصحيح . قال في الفروع : تباح حلية المنطقة
على الأصح . وقدمه في الكافي . قال الزركشي : هذا المشهور والمختار للأصحاب .
والرواية الثانية : لا تباح . ففيها الزكاة . وحكى ذلك عن ابن أبي موسى
وهو من المفردات .

قوله ﴿ وَعَلَى قِيَاسِهَا الْجَوْشَنُ وَالْخُوْذَةُ وَالْخَفُّ وَالرَّانُ وَالْحِمَائِلُ ﴾ .
قاله الأصحاب . وجزم في الكافي بإباحة الكل . قاله في الفروع .
قلت : قد حكى في الكافي عن ابن أبي موسى : وجوب الزكاة في ذلك .
ونص أحمد على تحريم الحمائل . ومنع ابن عقيل من الخف والران . ففيهما الزكاة .
وكذا الحكم عنده في الكمران والخريطة . ومنع القاضي من حمائل السيف .
وحكاه عن أحمد .

قال في الفروع : وظاهر ذلك الاختصار على هذه الأشياء . وقال غير واحد -
بعد ذكر ذلك - ونحو ذلك . فيؤخذ منه ما صرح به بعضهم : أن الخلاف في
المغفر والنعل ورأس الرمح وشعيرة السكين ونحو ذلك . وهذا أظهر لعدم الفرق .
اتهمى . وجزم ابن تميم : أنه لا يباح تحلية السكين بالفضة . وجزم في الرعاية الصغرى
والحاويين بالإباحة . وقدمه في الرعاية الكبرى . وقال - عن عدم الإباحة - وهو
بعيد . اتهمى . قال في الفروع : ويدخل في الخلاف تركاش الشباب . وقاله
الشيخ تقي الدين . وقال : وكذلك الكلايب . لأنها يسير تابع . وتقدم كلام
أبي الحسن التيمي أول باب الآنية .

فائدتاه

أماهما : لا يباح غير ما تقدم . فلا يباح تحلية المراكب ، ولباس الخليل ، كاللجم وقلائد الكلاب ونحو ذلك . وقد نص الإمام أحمد على تحريم حلية الركاب واللجام . وقال : ما كان سرج ولجام زكى . وكذا تحلية الدواة والمقلمة ، والكمران ، والمرآة ، والمشط ، والمسكحلة ، والميل ، والمسرجة ، والمروحة ، والمشرية ، والمدهن . وكذا المسعط ، والجمر ، والقنديل .

وقيل : يكره . قال فى الفروع : كذا قيل . ولا فرق . ونقل الأثرم : أكره رأس المسكحلة وحلية المرآة فضة ، ثم قال : وهذا شيء تافه . فأما الآنية : فليس فيها تحريم .

قال القاضى : ظاهره لا يحرم ، لأنه فى حكم المضرب . فيكون الحكم فى حلية جميع الأواني كذلك . قاله فى المستوعب . وسبق فى باب الآنية ما حكاه ابن عقيل فى الفصول عن أبى الحسن التميمى فى كتابه اللطيف .

الثانية : يحرم تحلية مسجد ومحراب . والصحيح من المذهب : أنه لو وقف على مسجد أو نحوه قنديل ذهب أو فضة لم يصح . ويحرم . وعليه أكثر الأصحاب . وقال المصنف : هو بمنزلة الصدقة . فيكسر ويصرف فى مصلحة المسجد وعمارة . انتهى .

ويحرم أيضاً : تمويه سقف وحائط بذهب أو فضة . لأنه سرف وخيلاء . قال فى الفروع : فدل الخلاف السابق على إباحته تبعاً .

تفسيره

أماهما : حيث قلنا : يحرم ، وجبت إزالته وزكاته . وإن استهلك فلم يجتمع منه شيء . فله استدامته ، ولا زكاة فيه . لعدم الفائدة وذهاب المالية .

الثانى : ظاهر كلام المصنف وغيره من الأصحاب : أنه لا يباح من الفضة

إلا ما استثناه الأصحاب ، على ما تقدم . وهو صحيح . وعليه الأصحاب . وقال صاحب الفروع فيه : ولا أعرف على تحريم لبس الفضة نصاً عن أحمد ، وكلام شيخنا يدل على إباحة لبسها للرجال ، إلا ما دل الشرع على تحريمه انتهى .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً : لبس الفضة إذا لم يكن فيه لفظ عام بالتحريم لم يكن لأحد أن يحرم منه إلا ما قام الدليل الشرعي على تحريمه . فإذا أباحت السنة خاتم الفضة دل على إباحة ما في معناه ، وما هو أولى منه بالإباحة . ومالم يكن كذلك فيحتاج إلى نظر في تحليله وتحريمه . والتحريم يقتصر إلى دليل . والأصل عدمه . ونصره صاحب الفروع . ورد جميع ما استدل به الأصحاب .

قوله ﴿ وَمِنَ الذَّهَبِ قَبِيْعَةُ السَّيْفِ ﴾ .

هذا المذهب . قال الإمام أحمد : كان في سيف عمر سبائك من ذهب . وكان في سيف عثمان بن حنيف سمار من ذهب . قال ابن عقيل في الفصول : جعل أصحابنا الجواز مذهب أحمد . قال في تجريد العناية : يباح في الأظهر . وجزم به في المذهب ، ومسبوك الذهب ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والمنور ، ومنتخب الأدمي . وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والحرر ، وابن تيم ، والفاثق . قال الزركشي : هذا المشهور . وعنه لا يباح . قدمه في المستوعب . وهو ظاهر كلامه في التاخييص ، والبلغة . وأطلقهما في الفروع ، والرعايتين ، والحاويين والمغنى ، والشرح .

تفصيل : حكى بعض الأصحاب : عدم الإباحة احتمالاً . وحكى بعضهم الخلاف وجهين . كصاحب الرعايتين ، والحاويين ، والفاثق ، وغيرهم . وقيد ابن عقيل الإباحة باليسير ، مع أنه ذكر أن قبيعة سيفه - عليه أفضل الصلاة والسلام - ثمانية مثاقيل . وذكر بعض الأصحاب : الروايتين في إباحته في السيف . وتقدم ما نقله الإمام أحمد عن سيف عمر وعثمان .

وقيل : يباح الذهب في السلاح . واختاره الأمدى . والشيخ تقي الدين .

وقيل : كل ما أبيع تحليته بفضة ، أبيع تحليته بذهب . وكذا تحلية خاتم الفضة به . وقال أبو بكر : يباح يسير الذهب ، تبعاً لامفرداً ، كالخاتم ونحوه . وقال في الرعاية ، وقيل : يباح يسيره تبعاً لغيره . وقيل : مطلقاً . وقيل : ضرورة . قلت : أو حاجة لا ضرورة . انتهى .

وتقدم ذلك في أوائل باب الآنية . وتقدم هناك كلام الشيخ تقي الدين على اختيار أبي بكر .

قوله ﴿ وَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كُلُّ مَا جَرَتْ عَادَتُهُنَّ بِلَبْسِهِ قَلًّا أَوْ كَثُرًا ﴾ .

كالطوق ، والخلخال ، والسوار ، والدملج ، والقرط ، والعقد ، والمقلدة ، والخاتم . ومافي الخاتق من حرائز وتعاويد^(١) ، وأكر ، ونحو ذلك . حتى قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والحرر ، والرعاية وغيرهم : وتاج . وهذا المذهب في ذلك كله . وعليه جماهير الأصحاب . قال في التلخيص : ويباح المرأة التحلي بالذهب والفضة مطلقاً في إحدى الروایتين .

وفي الأخرى : إذا بلغ ألفاً . فهو كثير . فيحرم للسرف . قال في الفروع : ولعل مراده عن الرواية الثانية عن الذهب . كما صرح به بعضهم . واختاره ابن حامد . انتهى . وقال المصنف هنا ، وقال ابن حامد : إن بلغ ألف مثقال حرم . وفيه الزكاة . وكذا قال في الحرر ، والحاوي وغيرهم . فظاهره : أنه سواء كان من ذهب أو فضة .

وعنه أيضاً ألف مثقال كثير من الذهب والفضة . وعنه عشرة آلاف درهم كثير . وأباح القاضي ألف مثقال فما دون . وقال ابن عقيل : يباح المعتاد . لكن

(١) إلا أن تكون محرمة من جهة معناها .

إن بلغ الخلل ونحوه خمسمائة دينار فقد خرج عن العادة . وتقدم قوله : ما كان من ذلك لسرف أو مباحاة كره وزكى .

تفسير : ظاهر كلام المصنف وكثير من الأصحاب : جواز تحلية المرأة بدراهم ودنانير معراة^(١) وفي رسالة . وهو أحد الوجهين . فلا زكاة فيه .

والوجه الثاني : لا يجوز تحليتها بذلك . فعليها الزكاة فيه . وأطلقهما في الفروع والراعيين ، والحاويين ، وابن تميم ، والفائق ، والمذهب .

قلت : قد ذكر المصنف وغيره - في باب جامع الأيمان - إذا حلف لا يلبس حلياً . فلبس دراهم أو دنانير في رسالة : في حنثه وجهين . جزم في الوجيز بعدم الحنث وصححه في التصحيح . واختار ابن عبدوس في تذكرته : الحنث .

فالصواب في ذلك : أن يرجع فيه إلى العرف والعادة . فمن كان عرفهم وعاداتهم اتخاذ ذلك حلياً . فلا زكاة فيه ، ويحنث في يمينه . وإلا فعليه الزكاة ولا حنث .

فوائد

إصداها : لا زكاة في الجوهر ، واللؤلؤ . ولو كان في حلي إلا أن يكون لتجارة . فيقوم جميعه تبعاً . ذكره المصنف وغيره . وقال في الرعاية الصغرى : ولا زكاة في حلي جوهر . وعنه ولؤلؤ . وقال غير واحد : إلا أن يكون لتجارة أو سرف . منهم صاحب الرعاية الصغرى ، والحاويين . وهو قول في الرعاية الكبرى .

وإن كان للسكراء فوجهان ، وأطلقهما في مختصر ابن تميم ، والراعيين ، والحاويين ، والفروع .

قلت : الصواب وجوب الزكاة .

(١) أى ذات عروة . والمرسلة : قلادة طويلة تقع على الصدر .

وظاهر كلامه في المستوعب عدم الوجوب .

الثانية : يباح للرجل والمرأة التحلي بالجوهر ونحوه ، على الصحيح من المذهب
وذكر أبو المعالي : يكره ذلك للرجل للتشبه . قال في الفروع : ولعل مراده غير
تختمه بذلك .

الثالثة : هذه المسألة - وهي تشبه الرجل بالمرأة ، والمرأة بالرجل في اللباس
وغيره - يحرم على الصحيح من المذهب . قال المروذي : كنت عند أبي عبد الله
فمرت به جارية عليها قباء . فتكلم بشيء . قلت : تكرهه ؟ قال : كيف لا أكرهه
جداً . وقد لعن النبي صلى الله عليه وسلم للمتشبهات من النساء بالرجال . قال : وكره
الإمام أحمد أن يصير للمرأة مثل جيب الرجال . وجزم به المصنف . وجزم به
الأصحاب . منهم صاحب الفصول ، والنهاية ، والمغنى ، والمحزر ، وغيرهم في لبس المرأة
العمامة . وكذا قال القاضي : يجب إنكار تشبه الرجال بالنساء وعكسه . واحتج
بما نقله أبو داود « ولا يلبس خادمته شيئاً من زى الرجال . لا يشبهها بهم » ونقل
المروذي : لا يخط لها ما كان للرجل وعكسه . وقال في المستوعب ، والتلخيص ،
وابن تيم ، وغيرهم : يكره التشبه ولا يحرم . وقدمه في الرعاية ، مع جزمهم بتحريم
اتخاذ أحدهما حلّي الآخر ليلبسه ، مع أنه داخل في المسألة . قال في الفروع : ولعله
الذي عناه أبو الحسن التميمي بكلامه السابق في الفصل قبله . وقال في الفصول :
تكره صلاة أحدهما بلباس الآخر للتشبه .